العدد الثاني والخمسون- أيار ٢٠١١م- جمادي الثاني ١٤٣٢هـ

صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

نقابيون في معلم مليتا

7 ريا الحسن قالت للسائقين : لا اله...

15 حماية عمال لبنان

24 المؤتمر الثامن والثلاثين لمنظمة العمل العربية

29 اخبار نقابية عربية

صدى النقابات

تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال و المستخدمين في لبنان

مجلة شهرية تعنى بالمواضيع النقابية الخاصة بالعمال و المستخدمين في لبنان

افتتاحية العدد	٣
شايفك وسامعك ومعك على الخط	٤
اخبار نقابية متفرقة	٥
بيان اتحاد الوفاء حول اضراب ١٩ أيار	٦
اعتصام نقابة السوق أمام مجلس النواب	٦
ريا الحسن قالت للسائقين : لا اله	٧
نص قرار دعم السائق العمومي	١٢
بيان هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام في ١١-٥-٢٠١١	١٣
بيان اتحاد الوفاء حول فلتان الأسعار ومطلب تصحيح الأجور	١٤
بيان المكاتب العمالية للأحزاب	١٤
قضية العدد : حماية عمال لبنان	١٥
قضية العدد : عاملات المنازل	١٦
العامل الفلسطيني يخضع لتعويض نهاية الخدمة	١٧
عيد المقاومة والتحرير : نقابيون في معلم مليتا	١٨
الملف الزراعي : تنفيذ ٧٥٪ من الاحصاء الزراعي	٢١
الملف الزراعي : وزارة الزراعة تتابع خطة جمع الحليب	٢٢
رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في بعلبك	٢٣
المؤتمر الثامن والثلاثون لمنظمة العمل العربية - القاهرة	٢٤
الف ياء الاقتصاد	٢٧
الف ياء النقابات	٢٨
اخبار مصرية تونسية	٢٩
انتخابات نقابية	٣٠
خبر وتعليق	٣١
صور المعرض التجاري في بعلبك	٣٢

دورة نظام الفساد اكتملت

الإفتتاحية

والفرعية، ووصل الى قواه الامنية،بعد الحادثة الاخيرة في مبنى الاتصالات، حيث اعتقد اللبنانيون يوما ، أن هذه القوى هي الملاذ الاخير لهم، يلجأون اليه عندما تتقطّع بهم السبل. وقد تقطّعت بهم، بعد استعراض ميلشياوي متميّز، لهذه الشعبة أو الفرع، وانتهاك واضح، لا لُبس فيه، للقوانين وللمناقبيات الامنية والعسكرية.

وبذلك تكون دورة الفساد والمفسدين، قد اكتملت، وفي فترة زمنية، غير مسبوقة، في أي دولة من دول العالم، بحيث لم يحتج لبنان لاكثر من ١٩ عاما، منذ سنة ١٩٩٢، ليقضي على مؤسساته الرسمية على اختلافها، السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.. من رأس الهرم الى القاعدة.

وعلى سبيل الذكر فقط، كان لدينا شركة كهرباء في لبنان، تحتاج الى القليل من التحديث والصيانة بتكلفة معقولة، انتهت على أيدي مافيا السياسة والسلطة، الى خربة كلفت الشعب ١٢ مليار دولار، ولا كهرباء، ونهدّد بأنها قد لا تستمر.

كان لدينا شركة مياه، على فقرها ، كانت تروي ظمأ الفقراء ، وحالياً بفضل جهود المسؤولين تكاد تنضب، وهذا ما يبلغنا المعنيون به.

كان لدينا شبكة نقل وسكة حديد، وكانت لا تحتاج الى اكثر من تحديث وبناء بتكلفة تكاد لا تُذكر، أعدمها المسؤولون في وضح النهار، انتقاما وتجبّراً على الفقراء، واستبدلت مؤخراً بمشروع مسخ وخفي الخلفيات لريا الحسن(١٢,٥) صفيحة محروقات للسائقين، ورضي بذلك بعض ممثلي اتحادات النقل بلا إعمال فكر ولا روية.

كان لدينا ضمان اجتماعي قدوة، يمثّل سندا رياديا لشرائح الموظفين والعمال الفقراء، وبدل أن يُطوّر ليشمل المزارعين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية، تآمر عليها اكتواريو السلطة ومافيا المشروعات المشبوهة، وذووالصلات مع البنك الدولي وصندوق النقد.. وسلبوا رصيده المالي وغيبوه في غياباتهم، وتُرك ليعاني فساداً وهدراً في داخله، مما جعله عُرضة لوزير عمل حاول اعدامه، بمشروع الضربة القاضية، وما زالت هذه المؤسسة تعاني ويعاني معها الفقراء بلا أفق.

نظام الفساد في لبنان بات، النظام الامثل، بعد ان أجرى دورته الكاملة، في مفاصل الدولة والكيان الرئيسية منها كان لدينا شركة اتصالات، تُعتبر نفط لبنان، تحولّت الى محمية أمنية (ريفية)، يعيث فيها الفساد، وتُوظّف للتنصّت والتجسّس واثارة البلابل داخلياً واقليمياً، ولا يجرؤ أحد على محاسبة أحد!.

كان لدينا نظام مصرفي مقبول، وسرية مصرفية مقبولة، وبات لدينا فوضى مالية قصيرة الامد، تجعل لبنان محكوما لمزاجية المودعين ومصالحهم، ولحاكم يحكم لوحده بلا منازع، وكأن البلد قد انعدمت فيه الرجال.

كما كان لدينا مطار دولّي معتبر، وبات لدينا مزرعة تتحكم بها عقلية الرجل الواحد، الآمر الناهي، والذي يخاطب الناس حسب مذاهبهم، والوظيفة بالنسبة له فرصة لا تعوّض.

كان لدينا مرافق عامة، يشهد لها البعيد قبل القريب، علامة ازدهار موعود في المنطقة، وحاليا لدينا خرب بالية تتقاسمها العقليات المافياوية المطمئنة إلى مستقبلها، لأن الكل من راس الهرم إلى القاعدة شريك في النتش. كان لدينا الكثير .. من مقومات دولة على تواضعها، تمثّل أملاً للبنانيين، بمستقبل واعد، كلفتهم ٧٠ مليار دولار، من لحمهم ودمهم ومستقبلهم، وبات لدينا مزرعة فساد ومفسدين، تنهش كل مفاصلها، ولم يعد الفساد حكراً على المسؤولين، بل امتدّ افقياً وعاموديا، وبتنا نحتاج الى ٧٠ مليار دولار أخرى، لاصلاح ليس المؤسسات فحسب، بل الناس من رأس الدولة الى القاعدة، وبتنا نعيش كذبة...نحتاج فقط لرجالات دولة، ليس فيهم فؤاد السنيورة وبطرس حرب وريا الحسن وسهيل بوجي وأشرف ريفي ولا حاكم ومحكوم وأمثالهم، ولا توظيفات للUNDP لا نعرف أبعادها، لنعيد دورة الحياة الطبيعية الى لبنان، بعد ان اكتملت دورة الفساد مؤخرا، وتنذر بالانهيار الاجتماعي والمعيشي.

فهل تُشكل حكومة بهذه المواصفات؟.

سامعك..... وشايفك..... ومعك على الخط

إحصاءات التجارة الخارجية لسنة ٢٠١٠ أظهرت أن قيمة استيراد بضائع من أميركا إلى لبنان وصلت إلى مليار وتسعمئة مليون دولار، بينما صدّر لبنان ما يقارب ٦٠ مليون دولار من إنتاجه إلى أميركا.

فتحت وزيرة المال ريّا الحسن مزراباً جديداً لهدر أموال الخزينة العامة بعدما قرّرت منح ٥٤٥٠٠ لوحة عمومية ٦٨٥٠٠٠ صفيحة بنزين شهرياً لمدة ٣ أشهر قابلة للتجديد في حال عدم انخفاض سعر الصفيحة عن ٢٥ ألف ليرة، أو إذا لم تتألف حكومة جديدة عند انتهاء فترة الأشهر الثلاثة، وبالتالي ستدعم كل سيارة عمومية أو صاحب شاحنة بما يوازي ٤٥٠ ألف ليرة شهرياً، أي أنها ستدفع ١٦,٣ مليون دولار شهرياً، فيما تبلغ قيمة الدعم الإجمالية لثلاثة أشهر ٤٩ مليون دولار، أو ٩٠ مليون دولار على ستة أشهر!

في جعبة وزارة الصناعة اللبنانية مشروع تعاون صناعي مع سوريا لجهة امكان تنفيذ مشروع اقامة منطقة صناعية حدودية مشتركة بين البلدين تخصص منتجاتها للتصدير وتستخدم فيها العمالة اللبنانية والسورية ، وتطوير الاقتصاد المشترك وزيادة القدرات التنافسية في الاسواق الخارجية.

اعلنت وزارة وزارة الطاقة والمياه انها ستنظم مؤتمراً دولياً للتنقيب عن النفط بتاريخ ٢٩ و٣٠ حزيران و١ تموز٢٠١١، تشارك فيه كبريات الشركات العالمية.

تطرق وزير النقل والاشغال العامة غازي العريضي الى حقوق المساهمين في التعاونيات، وضرورة حلها، «خصوصا أن عددا من هؤلاء ماتوا والتعاونيات أصبحت في مكان وحقوق الناس في مكان آخر.

دقت النقابات التجارية في لبنان ناقوس الخطر، محذرة من ان تراجع حركة الاسواق في الاشهر الماضية واستمرار الوضع على ما هو عليه قد يؤدي الى تدهور وضع القطاع التجاري الى ما هو أسوأ.

يكرر وزير النقل والاشغال العامة غازي العريضي أنه : في العام ٢٠٠٤ اتخذ قرار بتخصيص مبلغ ٥٠ مليار ليرة لبنانية لشراء ٢٥٠ حافلة لتفعيل مصلحة النقل المشترك، لكنهم رفضوا تنفيذ القرار في ذلك الوقت. كان المبلغ ٥٠ مليار ليرة. وميزانية مصلحة النقل ٢٢ مليار ليرة، ومنذ العام ٢٠٠٤ الى ٢٠١١ مرت ٧ سنوات، وتم دفع ٨٤ مليار ليرة ومصلحة النقل المشترك لا تعمل، اضافة الى التعويضات العائلية والضمان الاجتماعي، وسنصل الى ١٠٠ مليار اي ضعف المبلغ الذي صدر لشراء الحافلات، هدر المبلغ. ولو اشترينا الحافلات في حينه لكنا عالجنا قسما كبيرا من المشكلة على مستوى ارتفاع اسعار المحروقات.

جدد النائب السابق اسماعيل سكرية مباركته للبنان لان في سوقه تسرح وتمرح شتى اشكال الادوية المزورة والمغشوشة والضعيفة الفاعلية والتي تفتك بصحة الناس. وقال ان الفاتورة الدوائية التي لامست المليار دولار اكثر من نصفها ثمن ادوية لا حاجة للبنان بها على الاطلاق يدفعها اللبنانيون من جيوبهم، كما بارك سكرية للبنان وقضائه الذي لم يبت بملف دوائي واحد منذ العام ١٩٩٨ حتى اليوم

بدأت الخطوات التنفيذية الأولى لإطلاق «مشروع الليطاني وإنماء الجنوب على المنسوب ٨٠٠ م»، بعدما طال الحديث عنه بعد صدور قرر مجلس الوزراء الذي يعود تاريخه إلى ١٩٧٣/٨/٢٩. ويغطي المشروع في مرحلته الأولى التي تبدأ منتصف حزيران المقبل، ٥٢٢ هكتاراً، ويستفيد منه ١٢٥٩ مزارعاً.

يشهد الطلب على الشقق الصغيرة تباطؤاً كبيراً رغم دعم مصرف لبنان لتمويل هذا النوع من الطلب ، تشير الإحصاءات الصادرة عن مديرية الشؤون العقارية، إلى تباطؤ في النشاط العقاري في لبنان، منذ مطلع السنة الجارية، ففي الواقع، تراجع عدد عمليات انتقال الملكية العقارية بنسبة ٢١,٣٪ في الأشهر الأربعة الأولى من ٢٠١١، مقارنة مع المحقق في الفترة نفسها من ٢٠١٠ .

اخبار نقابية متفرقة

بتاريخ ٤-٥-٢٠١١ قال الامين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر في بيان له أنه : مع استمرار تعثر تشكيل الحكومة الجديدة رغم مضي اكثر من ثلاثة اشهر على التكليف، تستمر البلاد في الغرق بالازمات المالية والاقتصادية والاجتماعية وتتفاقم هذه الازمات مع كل يوم جديد من دون ان يظهر أي افق جدي للخروج من هذا النفق المظلم. اضاف: انطلاقا من ذلك، ومن اجل البحث في وضع حد لهذا التدهور المريع، وكذلك من المسؤوليات التي تتحملها الاطراف المعنية مباشرة بقضايا الناس والوطن، نقترح الدعوة الى لقاء عاجل لممثلي كل القطاعات الاقتصادية من صناعية وزراعية وتجارية ومالية وهيئات المجتمع المدني، بالاضافة الى الاتحاد العمالي العام وذلك في مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتباحث بالموضوع والخروج بموقف موحد وطرح الوسائل العملية لتنفيذ المقترحات المتفق عليها .

بتاريخ ٨-٥-٢٠١١ وجّه «تجمع الهيئات الممثلة لقطاع الزيتون في لبنان» إخبارا إلى النيابة العامة الاستئنافية، يشير فيه إلى «أن عشرات التجّار يكتبون على عبوات الزيت المستورد والزيت المخلوط، أنه من زيت الكورة، كما يستعملون اسم الكورة على زيوت أجنبية»، لافتا إلى أنه " سيزود النيابة العامة الاستئنافية بلائحة بأسماء هؤلاء التجّار والشركات "، وأعلن التجمع في بيان، «أن القوانين التي تشرع تزوير الزيت يجب أن تتغير، وأن الجهات المختصة يجب أن تتحمل مسؤولياتها تجاه تهديد صحة الشعب اللبناني وسرقة أمواله واغتيال إنتاجه الوطني

بتاريخ ٩-٥-٢٠١١ استقبل وزير الطاقة جبران باسيل رئيس نقابة مصفاة الزهراني كمال حنينة وأعضاء المجلس التنفيذي للنقابة، وبحث معهم بحضور المدير العام لمنشآت النفط سركيس حليس، في القضايا العمالية وشؤون المنشآت وتفعيل المصفاة والمصب والعمل على أساس التخزين .

بتاريخ ١٠-٥-٢٠١١ دعا المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين، لجنة الأشغال العامة النيابية، والوزراء المعنيين، للعمل على حل موضوع أزمة المحروقات والنفط، «وليس الحلول الجزئية التي لا توصل إلى أي حل»، مشددا على ضرورة استعادة قطاع المحروقات وتشغيل المصافي. وطالب المكتب التنفيذي في بيان بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١١ "باقرار السلم المتحرك للاجور، ورفع الحد الادنى الى مبلغ ١،٢٠٠،٠٠٠ ليرة، ورفع بدل النقل والمنح المدرسية والتعويضات العائلية، واعادة الدفع المباشر من الضمان للمضمونين مباشرة، وتعزيز وتعميم النقل المشترك وحمايته من الشركات الخاصة وبلطجية قطع الطرق".

بتاريخ ١٥-٥-٢٠١١ بحث السائقون العموميون في الشمال في لقاء موسع عقد في مقر اتحاد نقابات العمّال والمستخدمين في طرابلس، الاستعدادات للمشاركة في الإضراب العام يوم الخميس ١٩ أيار ٢٠١١ في المناطق اللبنانية كافة، وذلك احتجاجا على ارتفاع أسعار المحروقات. وطالب نقيب السوّاقين في الشمال شادي السيد بوقف عمل السيارات الخصوصية، ومنع الحاصلين على إجازة سوق خصوصية من العمل، وخفض أسعار المحروقات، وإلغاء المواقف غير الشرعية، ووقف الخوات من بعض أصحاب المواقف العمومية، وإصدار مرسوم الاعفاء الجمركي. من جهته، أشار ب رئيس اتحاد نقابات العمال والمستخدمين في الشمال شعبان بدرة إلى أن "المشكلة قد تتعدى ارتفاع أسعار المحروقات، وتتعلق بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، في بلد تتخبط فيه الطبقة العاملة وكل النقابيين من الضائقة المعيشية"، مشددا على ضرورة توقف التدهور الاقتصادي عبر سياسة مالية صحيحة تضمن حياة كريمة للمواطنين.

بتاريخ ١٥-٥-٢٠١١ قطع موظفو المصارف في الشمال شارع المصارف في طرابلس، رافعين لافتات تطالب المسؤولين وأصحاب المصارف بتلبية مطالبهم المزمنة، أبرزها المعاش التقاعدي، الطبابة، الشيخوخة، زيادة المنح المدرسية والجامعية، المواصلات، الزيادات السنوية

اتحاد الولاء للنقل والمواصلات: لوضع سقف لأسعار المحروقات

اعلن اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان، في بيان صدر بتاريخ ١١-٥-٢٠١١، إن ما يتداول اليوم حول إعطاء السائقين خمسة دولارات أو ما يعادله بنزينا أو مازوت، أو حتى بعض الطروحات الأخرى، ما هو إلا الهاء للسائقين وكسب للوقت وهدفه وضع الاتحادات والسائقين في مواجهة مع بعضهم، لأنه لا إرادة عند من يطرح ذلك بتحمل المسؤولية الحقيقية تجاه المواطنين عموما والسائقين خصوصا، ولو كان لديهم حد أدنى من المسؤولية لذهبوا إلى العمل الجدي في إستراتيجية وطنية بعيدة المدى لمعالجة ازمة قطاع المحروقات في لبنان، والمطلوب الآن وضع سقف لأسعار المحروقات الذي يؤمن للوطن والمواطن الاستقرار والطمأنينة وحدّه خمسة وعشرون ألف ليرة للبنزين وثمانية عشر ألف ليرة للمازوت. واكد الاتحاد مشاركته في اضراب ١٩ ايار الحالي .

اعتصام امام مجلس النواب رفضا لمشروع قانون السير
اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات : لم يحل حسب الأصول إلى لجنة الإدارة والعدل

بتاريخ ٥-٥-٢٠١١ نفذت «نقابة مكاتب السوق» اعتصاما أمام مجلس النواب، رفضا لمشروع قانون السير الذي تبحثه اللجان النيابية. وألقى رئيس النقابة أمين الأعلام في اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات حسين توفيق غندور كلمة سأل فيها: «لماذا أحيل مشروع درس قانون السير إلى لجنة الأشغال النيابية ولم يحل حسب الأصول إلى لجنة الإدارة والعدل، هذا مع العلم أنها الجهة الوحيدة الأساسية التي تعدل وتدرس وتقر موادّ في القانون، ومن المسؤول عن هذه الإجراءات؟». وطالب «بإعادة درس هذا المشروع». وللمفارقة، تزامن اعتراض نقابة السوق على قانون السير الجديد مع إعلان الأمم المتحدة عن خطة عالمية مدتها عشر سنوات تهدف إلى الحد من حوادث السير حول العالم، يشترك فيها لبنان

... ويدعو لمؤتمر وطني عن قانون السير
مجموعة صغيرة تريد أن تمرر مشاريع خاصة

شدّد أمين الأعلام في اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات ، رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور على ضرورة «عقد مؤتمر وطني للنقل وللسير والمرور، ولقانون السير الجديد في مجلس النواب، وبرعاية رئيس المجلس نبيه بري، بغية وضع الأمور في نصابها الواضح والصحيح»، لافتاً في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ٢٠-٥-٢٠١١ في فندق بارك أوتيل شتورا في زحلة، إلى أهمية اشراك نقابات السوق في إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالسير والمرور في المجلس لتطوير القطاع، معرباً عن أسفه لاستبعاد «النقابات المعنية عن هذه النشاطات لأسباب بقيت مجهولة». وقال غندور: " نريد من النواب التعامل بعدل وإنصاف تطبيقاً للدستور الذي أقر مبدأ المساواة بين الجميع، خلافاً لما جرى في آخر جلسة للجان النيابية، حيث أقرّت بعض مواد قانون السير من دون معرفة أحد سوى مجموعة صغيرة تريد أن تمرر مشاريع خاصة بها، ولا علاقة لنا، لا من قريب ولا من بعيد في هذه الإجراءات، ولم نكلف أحداً بتمثيلنا خطياً في أي لجنة من اللجان".وتعليقاً على دعم السائق العمومي، دعا غندور السلطات المعنية "إلى العمل بعدل ومساواة بين كافة القطاعات العمالية»، معتبرا «أن هذا الإجراء لا يعمل على حماية السائق العمومي هو وعائلته على المدى البعيد".

وأوضح غندور أن "اللقاء يندرج من ضمن نشاطات النقابة في عقد لقاءات عامة مع مكاتب السوق في المناطق، بهدف "الوقوف على مطالب العاملين في قطاع تعليم قيادة السيارات والسوق وإنجاز رخص سوق للمواطنين".

ريا الحسن قالت في قرار دعم السائقين : لا اله ...
اجماع نقابي على مطلب تثبيت سعر صفيحتي البنزين والمازوت
اتحادات قطاع النقل البري ستبقى جزءا أساسيا في التحرك المطلبي لجميع المواطنين

في أجواء نقابية ووطنية ملبدة ، ظهر مشروع دعم السائق العمومي ب ١٢تنكة محروقات ونصف شهريا ليلغي اضراب ١٩-٥-٢٠١١ وهو الاضراب الذي كانت قد دعت اليه اتحادات قطاعات النقل البري في لبنان ، ورفعت له مطلبا أساسيا هو تثبيت سعر صفيحة البنزين على ٢٥ الف ليرة لبنانية وسعر صفيحة المازوت على ٢٠ الف ليرة .وناضلت نضالا تفاوضيا مريرا للثبات عليه بشهادة أحد النواب الذين شاركوا بالمفاوضات ، لكن الحائط المسدود الذي وضعه النهج القديم الجديد لريا الحسن وفريقها في التعاطي مع المطالب الاجتماعية والمعيشية للبنانيين ، ورفض فيه أي كلام عن تثبيت لسعر صفيحة البنزين ، والمناخات السياسية المرتبطة بمساعي تشكيل الحكومة الجديدة، وتكتيكات ادارة فترة الفراغ الحكومي ، كل ذلك وضع ممثلي السائقين في لحظة تشويش عالية ضغطجت على بوصلة التفاوض النقابي وكان ما كان إذا ، الاضراب الذي جرت له استعدادات واسعة من قبل السائقين بتعاطف وتأييد شعبي واسع ضربته مفاوضات اللحظة الأخيرة مع وزيرة المال ريا الحسن التي نطقت بالشهادة الناقصة أمام تضييق الحصار النقابي عليها فقالت لحقوق السائقين :"لا اله.." عشية زيارة مشؤومة للمسؤول الاميركي جيفري فيلتمان ، وتركت الغالبية الساحقة من اللبنانيين مقهورين بالسياسات الكافرة لفريقها ، يرزحون باعباء غلاء المحروقات وليس لهم الا الله .

لقد ورطت (بل كشفت) ريا الحسن رئيس الجمهورية ، والرئيس المكلف تشكيل الحكومة الجديدة نجيب ميقاتي بقرار استثنائي له بالمعنى الاقتصادي والاجتماعي هوية رئيس حكومة تصريف الاعمال، وهي هوية كافرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للبنانيين ، قرار قضى بمنح كل سائق عمومي ١٢تنكة ونصف من المحروقات التي يستخدمها ولثلاثة أشهر قابلة للتجديد، ما لم تؤلف الحكومةالجديدة ، وما لم ينخفض سعر صفيحة البنزين الى ٢٥ ألف ليرة . واشترطت ريا الحسن لتنفيذ ذلك الاعلان عن الغاء الاضراب ، والا فان المسؤولين المعنيين في حل من هذا المشروع . قرار اجمع الاقتصاديون على خطئه اقتصاديا واجتماعيا ، وشكك الدستوريون بدستوريتة وان لناحية مساواة اللبنانين بالحقوق وبالانفاق الاجتماعي .

بالعودة الى انعكاسات " الشهادة الكافرة " لريا الحسن على العلاقات النقابية ، فان لقاء عاصفا لاتحادات قطاع النقل عشية الاضراب الذي كان مقررا بتاريخ ١٩-٥ ٢٠١١ حضره رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن تقرر فيه بعد نقاش حاد ومواجهات كلامية تعليق الاضراب باستياء واضح من قبل رئيس الاتحاد العمالي العام وتحفظ محافظ على وحدة الصف النقابي من قبل اتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات ، وبين مؤيد للاتفاق وبالتالي لتعليق الاضراب وبين رافض له وبالتالي رافض لتعليق الاضراب ، شهدت العلاقات النقابية اضطرابا ، والشارع اللبناني أسفا على فرصة علّق المواطن اللبناني عليها أمالا في كسر موجة الارتفاع المضطرد لاسعار المحروقات ، لم يدم الاضطراب في العلاقات النقابية طويلا فاتصالات ولقاءات اليومين التاليين بددت كثيرا منه ، ونحت المواقف النقابية باتجاه شد العصب النقابي لاستئناف التحرك المطلبي الموحد، تحت راية الاتحاد العمالي العام ومطلبه الاساسي في مكافحة الغلاء ، وتصحيح الأجور ،والدفاع عن لقمة عيش كامل فئات العمال والناس ، واقرار خطة نقل عامة وشاملة بما فيها حق اللبنانين في اعادة تشغيل النقل المشترك وسكك الحديد ، ولن يدوم أسف اللبنانيين طويلا ، لأن اتحادات قطاع النقل البري ستبقى على العهد ؛ جزءا أساسيا في التحرك المطلبي لجميع المواطنين، و تحت راية الاتحاد العمالي العام ، ومدافعة رئيسية عن حق اللبنانيين جميعا بالعيش الكريم. واعتبر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين أن قرار الدعم تقزيم لمطالب السائقين وتأكيد على وحدة الجسم النقابي وقال في بيان له :

نظراً لما آلت إليه سلّة مطالب الفقراء على اختلاف قطاعاتهم في ملف المحروقات،من تقزيم وصل إلى حد اختصار مطالب تثبيت سقف لسعر صفيحة البنزين والمازوت، وإعادة تأهيل قطاعي النقل المشترك وسكك الحديد وتفعيلهما ، واستعادة الخزانات النفطية الوطنية المؤجرة، واستيراد الدولة للنفط بنفسها ، واعتماد التخزين القومي للمشتقات النفطية ، بما يضع حدا للاحتكار .. وغيرها من المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تبني وطناً وشعباً وتضع حداً للفلتان العام الذي يشكوا منه كل الشعب اللبناني، كل ذلك أُريد له أن يُقزّم بمشروع دعم جزئي وضبابي ومؤقت جدا ، ويؤمن رواتب شهرية لموظفي كبريات شركات النقل الخاص وغير قابل للضبط ، وقابل للسمسرات والهدر في

ساحة الانتشار العشوائي للوحات العمومية ودب عناصر جديدة للفوضى والخلافات في سوق اللوحات العمومية ، أُلزم بقبوله السائقون بحكم الضرورات التفاوضية، عوضا عن حلول شاملة وعادلة للسائقين و لجميع اللبنانيين هدفت إليها اتحادات قطاع النقل، وأقفلت أبوابها وزيرة المال وفريقها السياسي جريا على عادتها في التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والمعيشية للبنانيين .

أمام ذلك ؛ يعلن اتحاد الوفاء تمسكه بالسلة الشاملة للمطالب الاجتماعية والمعيشية وعلى رأسها تصحيح الأجور وتثبيت سعر صفيحة البنزين ،وإقرار خطة نقل شاملة ، ويعتبرها ملفاً واحداً غير قابل لأي نوع من التجزئة أو المناورة، ويؤكد على وحدة الجسم النقابي في الاتحاد العمالي العام في مواجهة سياسة النتش والتجزئة المشوهة والمشبوهة التي اعتمدتها وزيرة المال في حكومة تصريف الأعمال في التعاطي مع مطالب السائقين وشاركها فيها آخرون ، فضلا عن الشكوك الدستورية المثارة حول القرار الاستثنائي لدعم السائقين .

فماذا قال المعارضون وماذا قال المؤيدون في الشهادة الناقصة لريا الحسن ؟

الاتحاد العمالي العام : الحل العادل تثبيت البنزين عند ٢٥ ألف ليرة

دعا الاتحاد العمالي العام الى ان تذهب المبالغ المخصصة للدعم الموقّت مباشرة الى السائق العمومي وحده، «لا أن تتحول هبات لأصحاب مكاتب السيارات العمومية وشركات النقل الخاصة وإطلاق رصاصة الرحمة على النقل المشترك».

موقف الاتحاد صدر بعد اجتماع هيئة مكتب المجلس التنفيذي برئاسة غسان غصن، خصص لملف المحروقات، مستغربا مبادرة وزيرة المال «المدعومة بقرار استثنائي من الجهات العليا، على ضخّ نحو ١٠٠ مليون دولار للاشهر الستة المقبلة بذريعة خطة دعم المحروقات للسائقين العموميين». واكد تمسكه بمواقفه السابقة، وخصوصا حيال وضع سياسة نفطية «تبدأ بإصلاح المصافي القائمة وتوسيعها واستيراد النفط من دولة إلى أخرى وتكريره وحصر توزيعه وتسعيره بالدولة وحدها، وكف يد الشركات الخاصة نهائيا». كذلك، ابدى تمسكه بتنفيذ خطة نقل وطنية تعيد تفعيل النقل المشترك عبر أسطول نقل عام في كل المدن والأرياف، فضلا عن وضع الخطط الفعلية لإعادة تشغيل خطوط السكك الحديد المحتلة من النافذين وإطلاق دراسة لبناء شبكة مترو أنفاق في المدى القريب. ودعا الى تنفيذ فوري لخطة النقل العام القابعة في أدراج مجلس الوزراء، مشددا على أن الحل العادل يكمن في وضع سقف للسعر بحد لا يتجاوز الـ٢٥ الف ليرة للبنزين و٢٠ الفا للمازوت، «ليشمل جميع سائقي السيارات العمومية والخصوصية وسواهم من محدودي الدخل الذين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من الشعب».وسأل الاتحاد العمالي في بيان عن استغراب وزيرة المال موقف الاتحاد «الذي طالما أكد رفض سياسة وزارتها، واهدار المال العام وسعيها الدائم الى إدارة برنامج الخصخصة وبيع الملك العام بأبخس الأثمان بعد إفلاسه وتفريغه. وما جاء في نعيها الخزينة العامة وعجزها عن دفع رواتب الموظفين، إلا لإدخال الإدارة العامة ضمن برنامج ورقة حكومتها الإصلاحية، وهي خصخصتها بعض المؤسسات العامة والمصالح المستقلة من كهرباء وماء وضمان اجتماعي وصولا إلى الإدارة العامة وحتما النقل العام».

غصن : ليس حلاً لذوي الدخل المحدود ومستمرون بالتحرك لتصحيح الأجور

ورأى رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن أن ما قدمته وزيرة المال ريا الحسن للسائقين ليس حلاً لذوي الدخل المحدود. وشدد خلال لقاء وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي، اتحادات ونقابات النقل البري، في مقر الاتحاد العمالي العام، أن الحل يجب أن يكون شاملا ويخدم كل الناس وكل محدودي الدخل ، واعتبر غصن ان موضوع المحروقات يهم جميع اللبنانيين، خصوصا ان الاتحاد يدعم تحرك اتحادات النقل، باعتبار ان هذا الموضوع يطال جميع المتضررين من سياسة نفطية وسياسة نقل مغيبة في ادراج مجلس الوزراء بعد ان انجزت خطة نقل عامة وشاملة وان الحل الذي قدمته وزيرة المال لا يرضي الجميع. وأكد غصن لاحقا أن « مطلب الاتحاد هو الاستمرار في التحركات في مختلف القطاعات من دون استثناء»، مشيراً إلى « التحضير لدعوة مختلف النقابات الى التحرك للمطالبة بتصحيح الأجور ضمن سلم متحرك، بحيث تتساوى القدرة المعيشية مع ارتفاع الأسعار «.

العريضي : لا يلبي مصالح الجميع و الدولة مسؤولة عن تفعيل النقل المشتر

وقال وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي: قمت بواجبي باطلاق المفاوضات بين النقابات ووزيرة المال، وكل اللقاءات التي عقدت كانت ايجابية، مؤكدا انه من خلال محاضر الجلسات لا يتحمل السائقون العموميون وحدهم مسؤولية القرار الاخير الذي اتخذ لانهم لم يصروا على شرط الدعم، بل كان مطلبهم تثبيت سعر صفيحتي البنزين والمازوت، وهم لم يكتفوا بذلك انما اصروا على بندين متلازمين مع اي قرار سيصدر، الاول: اقرار خطة النقل العام والثاني مصلحة اللبنانيين، لانهم انطلقوا من معادلة ان السائقين العموميين فقراء ينقلون فقراء.

طليس : إنجاز تحقق للسائقين العموميين وسنكون من المطالبين بحقوق جميع اللبنانيين

اعتبر رئيس الاتحاد اللبناني لمصالح النقل بسام طليس ان اتحادات النقل هي جزء من الاتحاد العمالي العام وستكون من المطالبين بحقوق جميع اللبنانيين، لذلك علينا التكاتف والتعاون لتحقيق كل المطالب العمالية. ودعا الى تحصين الإنجاز الذي تحقق للسائقين العموميين واصدار الآلية المناسبة القانونية للاتفاق. وأوضح لاحقا أن « السائقين الاتفاق الذي تم مع وزيرة المال والقاضي بإعطاء العموميين وأصحاب الشاحنات ١٢ صفيحة ونصف صفيحة شهرياً ولمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد، يأتي خدمة للمواطنين قبل أي شيء آخر، إضافة الى خدمة السائقين العموميين».وأكد طليس في بيان لا حق « أن ما تحقق هو مطلب قطاعي يخدم شريحة من قطاعات الحركة النقابية اللبنانية المتمثلة بالاتحاد العمالي العام الذي يرفع سلة مطالب عامة ويجب العمل والسعي على تحقيقها عبر الوسائل التي كفلها الدستور اللبناني. كما اكد التزامه بكل ما تقرره هيئات الاتحاد العمالي العام من إضرابات وتحركات وتظاهرات دفاعا عن مصالح العمال والمواطنين وسوف نكون وكما العادة رأس حربة في أي تحرك عمالي عام مقبل .

نجده : للتصدي لمن يقف في وجهه

استغرب رئيس نقابة السائقين العموميين عبد الامير نجده موقف غصن وبارك الاتفاق مع وزيرة المال، داعياً الى التصدي أمام من يقف في وجهه، وأكد نجدة أن دعم سائقي السيارات العمومية والفانات والشاحنات المرخصة، من شأنه الحد من الفوضى التي يشهدها قطاع النقل البري، ولا سيما تلك التي تعمل إما بشكل مزور أو بلوحات بيضاء.

ونفى نجدة أن يكون عدد المستفيدين من قطاع النقل البري، يتجاوز ٥٥٠٠٠ ألف مستفيد، فهناك ٣٣،٥٠٠ سيارة عمومية، ٤٠٠٠ فان، و٢٢٣٦ أوتوبيس فوق ٢٤ راكباً، و١٥،٣٠٠ شاحنة. واتهم من يروجون بذلك بـ»الكذابين والفاسدين».

ودان نجدة التصريحات التي وصفت الاتفاق مع السائقين العموميين بـ»التسوية المجتزأة...وبأن هذا القرار شكل سابقة غير دستورية ارست حالاً من التمييز بين مواطن وآخر»، وأضاف «إن ما نسمعه من غيرة على ما حصله سائقو العمومية، لم نسمعه عندما حصّل المعلمون ٤ درجات ولم يحتج الشعب، لماذا لم يتحرك هؤلاء الغيارى؟»، وأشار الى أنه في العام ١٩٦٩ كانت هناك رديات للسائقين عندما كانت التعرفة بـ١،٥ ليرة، اليوم هذا الدعم هو لمصلحة الناس ولا سيما أصحاب الدخل المحدود والفقراء حتى لا نلجأ الى التعرفة والتي كانت تدرس على أساس ٤٠٠٠ ليرة للراكب فتعرفة الـ٢٠٠٠ ليرة كانت على أساس صفيحة البنزين ٢٧٠٠٠ ليرة واليوم هناك فارق يصل الى ١٠٠٠٠ ليرة عندما يصل سعرها الى ٣٧٠٠٠ ليرة.وقال من لديه حقوق أو مطالب، فليترك السائقين العموميين، وليحصل بغير هذه الطريقة، فنحن ناضلنا كثيراً وتظاهرنا لنصل الى هذا اليوم،

السائقون في صيدا والجنوب يهدّدون بانفصالهم عن النقابة

رفع عدد كبير من السائقين في صيدا والجنوب صوتهم رافضين التسوية التي تم التوصل اليها بين اتحادات النقل ووزيرة المال ريا الحسن،، مهددين بالانفصال عن الإتحاد من الجنوب، لأن حقهم لا يصلهم• وفي حين رحب البعض بالاتفاق واعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح>، وصفه البعض الأخر بانه تنازل عن الدفاع عن المطالب المحقة. والمقرر <أن ينفذ عددٌ من السائقين اعتصاماً لرفع الصوت الاحتجاجي، حيث أوضح ممثل السائقين محمد عجمي « أن سبب هذا الاعتصام، يعود الى أن المال الذي يصل من الدولة لا يُعطى للفقير، فهو يُعطى لأصحاب <النمر> الذين يمتلكون ٣٠ أو ٥٠ من النمر، بينما الأجير لا يصله شيء لأن ليس هناك من آلية تنصف السائق والفقير»• وأكد انه <لا توجد آلية تحمي السائق، فالدولة تستطيع دفع المال في الضمان للأجير، ويدفعون في الشهر ٣ مليارات ليرة، إذا أعطي مليار للضمان تحل المشكلة، هذا القرار فقط ليعطي أموالاً الى الشركات وتزيد الأرباح، أما بالنسبة للفقير فلا يصله شيء، لا سيما وأن ٦٠٪ يستأجرون النمر ولا امكانية لديهم لشرائها بمبلغ ٦٠ ألف دولار أميركي، ومنذ يومين ارتفع سعرها ٥ آلاف دولار، والذين يملكون رصيداً في البنك أصبحوا يشترون النمر، لأن تأجيرها أربح لهم•

تجمعات في النبطية وكفرمان

أقدم عدداً من الشبان صباح ١٩-٥-٢٠١١ يوم الاضراب الذي كان مقررا ، على قطع طريق حبوش ـ النبطية بإطارات السيارات المشتعلة، إحتجاجاً على إرتفاع أسعار المواد الغذائية والبنزين. كذلك تجمع عدد آخر من الشبان على مثلث كفرمان، ورفعوا شعارات تطالب بخفض سعر البنزين، وشعارات أخرى منها « بدنا بنزين بعشرين وكهرباء ٢٤»، وأعلنوا أنهم شباب النبطية المستقلين وأن تحركهم سلمي

غندور : اجراء لا يحمي السائق العمومي

وتعليقاً على دعم السائق العمومي، دعا امين الاعلام في اتحاد الوفاء لنقابات النقل والمواصلات النقيب حسين غندور السلطات المعنية «إلى العمل بعدل ومساواة بين كافة القطاعات العمالية»، معتبرا «أن هذا الإجراء لا يعمل على حماية السائق العمومي هو وعائلته على المدى البعيد.

برو : مشوه ومشبوه ولا يحلّ شيئاً من أزمة الطاقة على الصعيد الوطني

وصف رئيس جمعية المستهلك في لبنان الدكتور زهير برو دعم حكومة تصريف الأعمال لسيارات وشاحنات النقل العمومي بـ ١٢ صفيحة ونصف الصفيحة، بـ«المشوّه والمشبوه»، داعيا إلى «التراجع الفوري عن هذا الدعم، واستخدام المبلغ المقرر، الذي يصل إلى ٤٩ مليون دولار خلال أول ثلاثة أشهر، لشراء باصات للنقل العام، وتسيير خطوط إلى المناطق اللبنانية كافة»، معتبراً «أن الدعم يجب أن يذهب إلى القطاع العام أولاً، ومنه إلى كل الناس». واعتبر برو أن قرار الدعم، «لا يختصر معاناة كل اللبنانيين، ولا يحلّ شيئاً من أزمة الطاقة على الصعيد الوطني العام»، مشيرا إلى «أن ما يحتاجه السائقون العموميون، هو قانون نقل عام حديث، وتنظيم جدي يمنع الاستخدام غير الشرعي للوحات، ودعم تجديد أسطول السيارات القديمة».

وقال: «ما تحتاجه البلاد هو سياسات متكاملة، وأول خطوة يجب على الحكومة المقبلة القيام بها لحل الأزمة، هو تأمين قطاع نقل عام يؤمن وسائل نقل حديثة ورخيصة في متناول جميع اللبنانيين. والخطوة الثانية المباشرة هي التشريع الفوري لاستخدام الغاز والكهرباء في السيارات. والخطوة الثالثة هي دخول الدولة إلى سوق المحروقات، لكن ليس على طريقة الطحين والمازوت وصفقاتها

جمعية المستهلك: دعم المحروقات مخالفة

جمعية المستهلك في بيان لاحق بتاريخ ٢٢٤-٥-٢٠١١ دعت الى الغاء قرار الدعم لمالكي السيارات والشاحنات العمومية، بعدما وصفته بغير القانوني «لان أضراره تؤدي إلى تفاقم حال الفساد والفوضى والظلم للمستهلكين».وفي كتاب رفعته الى وزيرة المال، سألت الجمعية عما اذا كان الدعم يعني ان حكومة تصريف الاعمال قررت خصخصة قطاع النقل نهائيا، وما اذا كان يحق لها ذلك من دون العودة الى مجلس النواب. ونبّهت من عدم وصول الدعم الى السائقين «لان معظم السيارات التي ستتلقى الدعم تملكها شركات كبيرة»، منتقدة توزيع اموال الضرائب والرسوم لأنه «يتسم بعشوائية ظاهرة».وفي كتاب مماثل الى الوزير غازي العريضي، رأت الجمعية ان اموال الدعم كفيلة بنفض قطاع النقل وتحديثه، مذكرة بأن الشعب ينتظر خطة متكاملة للنقل وتنفيذا عمليا يبدأ بنقل اموال الدعم المقرر لسيارات النقل الخاصة التي ستراوح بين ٥٠ و١٠٠ مليون دولار الى قطاع النقل العام .

يشوعي: زيادة الأجور أجدى اقتصادياً من دعم السائقين

أن وجود الدعم بحدّ ذاته يعكس فشل هذا النهج في تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية مجدية، فضلاً عن إخفاق الفريق الممسك بهذه الملفات في إدارة البلد. أما على صعيد الحالة الأخيرة، أي دعم السائقين العموميين، فما يجعل هذا الأمر مزراباً جديداً للهدر أن الدعم سيطال ٥٤٨٠٠ سائق، مسجّل منهم ٣٧ ألف سيارة عاملة على البنزين، و١٧٨٠٠ سيارة عاملة على المازوت. وفي رأي يشوعي، أن هذه اللوحات المسجّلة ليست جميعها عاملة، بمعنى أن هناك أفراداً، عددهم لا يستهان به، يملكون لوحات عمومية، لكنهم يعملون في أعمال أخرى بعيدة كل البعد عن النقل بالأجرة، وهناك عدد يعتاش من تأجير اللوحات التي يملكها، فمن سيحصل على الدعم: المالك أم المستأجر؟ وماذا عن السيارات الخاصة بالمزارعين، وآليات نقل الطلاب... لا بل إن المطّلعين على أوضاع النقل البري في لبنان يشيرون إلى أن شركات النقل ستكون المستفيد الأكبر من هذا الدعم، فهناك مكاتب نقل تاكسي، وشركات نقل متوسطة وكبرى يملك كلّ منها عشرات اللوحات العمومية مثل: صاوي، زنتوت، الأحدب، آلو تاكسي، شارلي تاكسي... وهناك أشخاص يملكون عشرات الشاحنات التي حصلت على الدعم أيضاً من جيوب اللبنانيين. وإذا كان أصل فكرة الدعم مرادفاً لخفض سعر السلعة، فإن الأجدى، وفقاً ليشوعي، أن تكون هناك زيادة على الأجور، فهذا الأمر يفترض أن تكون هناك سياسة تدفع نحو الاستثمار في قطاعات منتجة.

هاشم : الاتفاق ناقص والاساس فيها هو تثبيت سعر صفيحة البنزين

النائب قاسم هاشم رأى انه قد يكون التفاهم الذي حصل بين اتحادات النقل ووزارة المال مهماً، لكن هذا الاتفاق جاء ناقصا لأنه لم يف بالغرض لان الازمة ليست ازمة سائقين عموميين، بل هي صرخة المواطنين اللبنانيين نتيجة ارتفاع اسعار المحروقات، فهذه المعالجة لم تكن معالجة نهائية ولم تكن معالجة صحية لان الاساس هو في كيفية معالجة أزمة ارتفاع اسعار المحروقات التي تنعكس سلبا على اللبنانيين. ودعا الى إعادة النظر بهذه الخطوة والاساس فيها هو تثبيت سعر صفيحة البنزين أساسا لتطال كل المواطنين اللبنانيين.

الخولي : العودة عن هذا الدعم فضيلة

انتقد رئيس حزب العمال مارون الخولي في بيان له، التسوية المجتزأة التي عقدتها الحكومة مع نقابات السائقين العموميين والتي أفضت الى دعم ٣٣ الف سائق عمومي على حساب مليون ونصف مليون سائق متضرر، معتبرا أن هذا القرار شكل سابقة غير دستورية أرست حالا من التمييز بين مواطن وآخر. وحمّل الخولي في بيان بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١١ مسؤولية تمرير صفقة دعم النقل للقطاع الخاص لوزير الاشغال العامة والنقل في حكومة تصريف الاعمال غازي العريضي الذي حضن هذا الاتفاق على حساب كل اللبنانيين وعلى حساب عدم قيام النقل العام المشترك• وسأل: كيف يرضى الوزير العريضي بأن تصرف الخزينة أكثر من ١٠٠ مليون دولار دعما للقطاع الخاص والنقل العام المشترك يحتضر• ودعا العريضي الى اسقاط اتفاق دعم النقل الخاص والعودة الى المبادىء الاشتراكية، معتبرا ان العودة عن هذا الدعم فضيلة واصلاح.

رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس : فلت الملق

إن ما عملته وزيرة المال أخيراً من دعم السائقين هو تدبير متسرع، إذ إن هذا الموضوع سيزيد الأعباء على الخزينة العامة وسيعمق الأزمة، وهذا القرار غير مدروس أيضاً من ناحية الجدوى الاجتماعية، وبالتالي على الدولة أن تجد نوعاً من الانضباط في الوضع المالي، لأننا اليوم نستطيع أن نقول «فلت الملقّ .

القيسي : المطلوب العودة الى تعرفة الـ ١٥٠٠ ل.ل

المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، أكد أن طلبات الترخيص للسيارات العمومية والتي كانت وزارة النقل قد أعلنت عنه في أيلول (سبتمبر) الماضي، كان بطيئاً بالرغم من الاعلانات الداعية للحصول عليها، إلا أنها تسارعت وبوتيرة غير مسبوقة بعد إعلان الدعم لسائقي العمومية. وأضاف أن الدعم لا يهدف الى دعم السائقين بقدر ما يهدف الى دعم تعرفة النقل للمواطنين خصوصاً وأن المطلوب اليوم من السائقين وفي أعقاب الدعم العودة الى تعرفة الـ١٥٠٠ ليرة، كما كان الاتفاق معهم.

وأوضح أن الدعم سيذهب الى المشغِّل، أي من هو «وراء الديراكسيون»، سواء أكان المالك أم من يعمل عليها، وباختصار هو من يشتري المحروقات.

تنفيذ القرار وآليات الدفع للسائقين

اذن مزاولة مهنة وهوية وطلب في مالية المحافظة

بعد عشرة أيام على اتخاذ قرار دعم السائق العمومي بما قيمته ١٢تنكة ونصف من المحروقات المستخدمة (بنيزين أو مازوت) وتحديدا حتى تاريخ ٣١أيار ٢٠١١ كانت وزارة المالية (نقلا عن السفير) لا تزال تنتظر وصول جواب الوزير العريضي حول بعض الترتيبات ذات الصلة بملف الدعم، خصوصاً في ما يتصل بتصاريح مزاولة مهنة النقل العام للركاب، إضافة إلى الاستمارات التي من المفترض أن يتم الاتفاق على أن تتولى وزارة الأشغال مهمة ملئها مع السائقين. وعما إذا كان الدفع في شهر حزيران أو بمفعول رجعي، أكدت وزيرة المال «أن كل الملفات المستوفية الشروط، ستقبض هذا الشهر»، نافية نفياً قاطعاً وجود أية عراقيل، أياً تكن طبيعتها، في وجه إقرار الآلية. وإذ تؤكد أن الدعم البالغة قيمته حوالى ٧٠ مليار ليرة في الثلاثة أشهر الأولى، يقتضي من المدعوم أن يستوفي كل الشروط القانونية، تلفت إلى أن المبالغ المرصودة للدعم عبارة عن سلفة من مصرف لبنان لوزارة المالية. وفيما تعيد التأكيد على حقيقة أن الدعم وقتي وظرفي وينسجم مع طبيعة المرحلة التي تقطعها البلاد، تشدّد على انه سيكون على الحكومة الجديدة لدى تشكيلها البحث في بدائل أخرى لدعم السائقين، لا سيما في ما يتعلق بسياسة النقل العام. وتختم الحسن بالقول: إذا لم تتشكل الحكومة فإن آلية الدعم المقرة لن تستمر لأكثر من ستة أشهر، لأنها لا تصلح لأكثر من ذلك. وكانت الحسن أكدت في حديث صحافي قبل أيام إلى أنها أنجزت الآلية وأرسلتها الى العريضي «حتى يعطي بركته عليها»، وأضافت «أُخِذَت في الاعتبار كل الحالات التي يمكن أن تواجهنا ووضعنا الاستمارة التي يفترض ملؤها والمستندات المطلوبة لكل حالة، وبعد ملئها يراجع صاحب العلاقة المحتسبية أو المالية الموجودة في منطقته، فيقدم الطلب ويتم التحقق منه وتُختم الطلبات بعد أن نتأكد من تسجيل السائق لدى وزارة الأشغال كترخيص لمزاولة المهنة وترخيص للمركبة إضافة إلى الهوية أو إخراج القيد». ولم يعلم ما اذا كانت الطلبات ستقدم باليد أو عبر سماسرة ، وما هي التعقيدات التي ستواجه السائق على أبواب الادارة اللبنانية !

نص قرار دعم السائق العمومي

نشرت رئاسة مجلس الوزراء قراراً يحمل الرقم ٣٢٠/ م ص، أوردت فيه «إعطاء الموافقة الاستثنائية على دعم النقل العمومي (دعم كل سائق سيارة عمومية أو صاحب شاحنة بقيمة ١٢ صفيحة ونصف صفيحة شهرياً، لمدة ثلاثة أشهر) وإعطاء وزارة المال سلفة الخزينة اللازمة لدفع المبالغ المترتبة عن هذا الدعم، على أن تسدد من موازنة وزارة المالية لعام ٢٠١٢، وتدفع المبالغ المستحقة لأصحاب العلاقة بناءً على آلية ومعايير ومستندات تحدّد بالتنسيق فيما بين وزارتي المالية والاشغال العامة والنقل».

نصّ القرار: «يتبين من الملف ان وزارة المالية تفيد ما يلي:

لما كانت أسعار المحروقات قد ارتفعت بشكل بات يشكل عبئاً على ذوي الدخل المحدود، ولما كانت وزارة المالية، وبعدما أعطيت الموافقة الاستثنائية بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٥ لخفض الاستهلاك الداخلي على مادة البنزين، عمدت الى خفض هذا الرسم بعدما طلبت من وزارة الطاقة والمياه تحديد مقدار الخفض على كل نوع من أنواع المحروقات.

وبما أن الارتفاع المستمر لأسعار النفط العالمي أدى الى ارتفاع سعر صفيحة البنزين وبالتالي عاد السعر الى ما كان عليه قبل الخفض مما أبطل فعلياً الغاية من الخفض فضلاً عما تكبدته الخزينة من انخفاض في الإيرادات.

ولما كان وزير الطاقة والمياه طلب مجدداً إلغاء ما تبقى من رسم الاستهلاك، الأمر الذي ترى وزارة المالية انه لن يؤدي الغرض المطلوب كما ترى ان الحل الأمثل لا يتمثل بإلغاء الرسم الذي يستفيد منه ذوو الدخل المتوسط والمرتفع مع ذوي الدخل المنخفض والمحدود إن لم تكن استفادة أصحاب الدخل المرتفع أكثر. ولما كان الهدف يتمثل بتخفيف أعباء زيادة سعر المحروقات على أصحاب ذوي الدخل المنخفض والمحدود عبر عدم زيادة كلفة النقل عليهم اضافة الى تخفيف عبء ارتفاع اسعار المحروقات على النقل الداخلي للسلع والبضائع مما يؤدي الى عدم تحميل هذه الكلفة للمستهلك النهائي وبالتالي زيادة أسعار السلع الاستهلاكية،

وفي ظل غياب نقل عام وفاعل، فإن وزارة المالية ترى ان دعم النقل العمومي (سيارات عمومية وفانات وباصات وشاحنات) ليس بهدف دعم شريحة محددة، بل بهدف تثبيت تعريفة النقل وعدم زيادتها مما يساعد في دعم أصحاب ذوي الدخل المنخفض والمحدود وهم أكثر استعمالاً للنقل العمومي وقد توصلت هذه الوزارة، بعد مفاوضات عدة، الى اتفاق مبدئي مع النقابات المعنية وهي تطلب الموافقة الاستثنائية على دعم النقل العمومي وإعطاءها سلفة خزينة لدفع تلك المبالغ بناءً على آلية ومعايير ومستندات توضع بالتنسيق والتوافق مع وزارة الاشغال العامة والنقل.

وبما ان الحكومة أصبحت في وضع تصريف الأعمال منذ تاريخ ٢٠١١/١/١٣، ومراعاة لمقتضيات الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي، وحفاظاً على المصلحة العامة،

لذلك، فقد أعطيت الموافقة الاستثنائية على ما يلي:

١- دعم كل مرخص بمزاولة النقل العام ويزاول العمل، على ان تكون المركبة التي يعمل عليها حائزة على ترخيص، بمبلغ يوازي سعر ١٢ صفيحة ونصف الصفيحة تدفع مسبقاً على ثلاثة أشهر بدءاً من ٢٠١١/٦/١.

٢ - يجـــدد هذا الدعم لمدة مماثلة في حال عدم تشكيل الحكومة.

٣- يتوقف هذا الدعم عند تشكيل الحكومة أو في حال وصل سعر صفيحة البنزين الى /٢٥،٠٠٠/ل.ل.

٤- يحدّد بدل الدعم بناءً على سعر صفيحة المحروقات (بنزين ومازوت) بسعر الأسبوع الأول من شهر حزيران، وبسعر الاسبوع الأول من شهر أيلول في حال تجديد العمل بهذه الموافقة الاستثنائية وفقاً للبلد (٢) أعلاه.

٥ - إعطاء وزارة المالية سلفة الخزينة اللازمة لدفع المبالغ المترتبة عن هذا الدعم على ان تسدّد من موازنة وزارة المالية لعام ٢٠١٢، وتدفع المبالغ المستحقة لأصحاب العلاقة بناءً على آلية ومعايير ومستندات تحدد بالتنسيق في ما بين وزارتي المالية والاشغال العامة والنقل. على أن يعرض الموضوع لاحقاً على مجلس الوزراء على سبيل التسوية».

وكانت الحسن ترأست صباحاً، اجتماعاً في مكتبها ضمّ المدير العام للنقل البري والبحري في وزارة الأشغال العامة والنقل المهندس عبد الحفيظ القيسي، رئيس شعبة الخدمة والعمليات في قوى الامن الداخلي العميد سامي نبهان ممثلاً وزارة الداخلية. وتم خلال الاجتماع البحث في الخطوط العريضة لآلية دعم اسعار المحروقات لسائقي السيارات العمومية والشاحنات، وفي تحديد المستندات المطلوبة من السائقين للتمكن من الإفادة من الدعم، على أن تعقد اجتماعات اضافية الاسبوع المقبل لمتابعة وضع الآلية

طالب بتصحيح الأجور بنسبة ٦٠ في المئة
الاتحاد العمالي العام : لرفع بدل النقل الى ١٢ ألف ل.ل
وتعميم اسطول النقل المشترك

دعت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام، بعد اجتماعها الدوري بتاريخ ١١-٥-٢٠١١، الى إلغاء جميع الرسوم والضرائب أيّاً كانت صيغتها عن هذه المواد، ووضع سقف محدّد لأسعارها والتعويض عن أي دخل تفتقده الخزينة من خلال وضع ضرائب على المداخيل الناتجة عن الأرباح الخيالية في المضاربات العقارية والمالية وغيرها من النشاطات الريعية. وطالبت بزيادة بدل النقل اليومي من ٨,٠٠٠ ل.ل. الى ١٢,٠٠٠ ل.ل. يومياً، وهي النسبة التي طرأت على أسعار البنزين والمازوت بعد إقرار بدل النقل بمؤشر ارتفاع أسعار البنـزين والمازوت فضلاً عن المباشرة بتنفيذ خطة نقل وطنية وتعميم أسطول للنقل المشترك في المناطق اللبنانية كافة وزيادة المنحة المدرسية بالنسب نفسها سواء بسبب ارتفاع أقساط المدارس أو أجرة النقل للباصات المدرسية.

وبعدما استغربت " استمرار التعثّر في تشكيل الحكومة العتيدة واستمرار شلل حكومة تصريف الأعمال التي لم تنصرف ولا تصرّف عملاً يفكّ الخناق على أحوال الناس ومعيشتهم في جوانبها كافة" ، دعت الى "إقرار زيادة بنسبة ٦٠٪ لتصحيح الأجور وهي النسبة التي فقدتها الأجور قياساً بالمؤشر التراكمي للغلاء، خصوصاً أنّ مبلغي المئتي ألف ليرة التي زيدت بشكلٍ عشوائي على الحدّ الأدنى للأجر كان سبق وفقدت قيمتها سلفاً نتيجة فلتان أسعار السلع الاستهلاكية والحاجيات الأساسية كافة بالإضافة إلى تصحيح الأجور".

.... و تصر على تثبيت سعر البنـزين والمازوت

وشددت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في اجتماعها ،بتاريخ ٢٤-٥-٢٠١١، برئاسة غسان غصن وحضور الأعضاء على أن " الحل العادل يكمن في وضع سقف لسعر صفيحة البنزين بحدّ أعلى لا يتجاوز ٢٥ ألف ليرة والمازوت ٢٠ ألفاً " ، مبدية تمسكها بـ "وضع سياسة نفطية وطنية» و" تنفيذ خطة نقل وطنية شاملة وعامة ". واعلنت في بيان انه " فيما يستمرّ التعثّر والعجز عن تشكيل حكومة إنقاذ وطني تزداد الحاجة إليها أكثر من أي وقتٍ مضى سواء على الصعيد الوطني والإقليمي أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وفي الوقت الذي تحاصر الأزمات المتناسلة غالبية الشعب اللبناني في الحياة والعمل والسكن والكهرباء والماء والنقل والانتقال والسكن وغير ذلك من أسباب المعيشة، وبعد أيامٍ معدودة من إطلاق وزيرة المال تصريحها الشهير عن إفلاس الخزينة العامة والعجز عن تسديد رواتب الموظفين، في هذه الأجواء الخانقة تقدم وزيرة المال مدعومة بقرار استثنائي من الجهات العليا على ضخّ مبلغ يقارب الـ ١٠٠ مليون $ للأشهر الستةالمقبلة تحت ذريعة خطة دعم المحروقات للسائقين العموميين".

وبعيداً عن التفسيرات السياسية والاقتصادية لتوقيت هذا القرار وخلفياته، يهمّ الاتحاد العمالي العام تأكيد موقفه على أسس يتمسّك الاتحاد العمالي العام بكامل ما جاء في مواقفه السابقة، خصوصاً وضع سياسة نفطية وطنية تبدأ بإصلاح وتوسيع المصافي القائمة واستيراد النفط من دولةٍ إلى أخرى وتكريره وحصر توزيعه وتسعيره بالدولة وحدها وكفّ يد الشركات الخاصة نهائياً عن هذا القطاع الاستراتيجي والوطني. وسيبقى الاتحاد العمالي العام متمسكاً بتنفيذ خطة نقل وطنية، شاملة وعامة، تعيد تفعيل النقل المشترك من خلال أسطول نقلٍ عام على كافة الأراضي اللبنانية في المدن كما في الأرياف، فضلاً عن وضع الخطط الفعلية لإعادة تشغيل خطوط سكك الحديد المحتلّة من قبل النافذين وإطلاق دراسة لبناء شبكة «مترو» أنفاق في المدى القريب. ويكرر الاتحاد اصراره على البدء بالعمل الفوري وتنفيذ خطة النقل العام القابعة في أدراج مجلس الوزراء، كما يشدّد على أنّ الحلّ العادل يكمن في وضع سقف لسعر صفيحة البنزين بحدٍّ أعلى لا يتجاوز ٢٥,٠٠٠ ل.ل. والمازوت ٢٠,٠٠٠ ل.ل. بحيث يشمل جميع سائقي السيارات العمومية والخصوصية من موظفين وعمال والمزارعين وأوتوكارات نقل التلامذة والطلاب إلى المدارس وطلاب الجامعات وربّات البيوت وسواهم من فئات محدودي الدخل التي تشمل أكثر من ٩٠٪ من الشعب اللبناني. وأكد وجوب ان تذهب المبالغ المخصّصة للدعم المؤقّت

مباشرةً للسائق العمومي وحده لا أن تتحوّل هبات لأصحاب مكاتب السيارات العمومية وشركات النقل الخاصة وإطلاق رصاص الرحمة على النقل المشترك. وتساءل: لماذا تستغرب وزيرة المال موقف الاتحاد العمالي العام الذي لطالما أكّد رفض سياسة وزارتها، هدر المال العام وسعيها الدائم لإدارة «برنامج الخصخصة وبيع الملك العام" بأبخس الأثمان بعد إفلاسه وتفريغه، وما جاء في نعيها الخزينة العامة وعجزها عن دفع رواتب الموظفين إلاّ لإدخال الإدارة العامة ضمن برنامج " ورقة حكومتها الإصلاحية "وهي خصخصتها بعض المؤسسات العامة والمصالح المستقلة من كهرباء وماء وضمان اجتماعي وصولاً إلى الإدارة العامة وحتماً النقل العام .

طالب بتصحيح الأجور وحذر من فلتان الأسعار
اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمي
للاسراع في عقد المؤتمر النقابي المطلبي للاتحاد العمالي العام

اصدر اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان بيانا بتاريخ ٥-٥-٢٠١١ حذر فيه من فلتان الأسعار وضرورة التصدي لظاهرة الغلاء العشوائي بشكل عام ، مما يؤكد الحق بالعمل على مطلب تعديل الحد الأدنى وتصحيح الأجور .

وطالب الاتحاد في بيانه بتسريع عقد المؤتمر النقابي ألمطلبي للاتحاد العمالي العام والعمل على توسيع مروحة الاتصالات والتنسيق مع جميع الاتحادات النقابية المهنية والقطاعية ومنظمات المجتمع المدني لأنها أيضا تتحمل مسؤولية في مواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

وأشار الاتحاد في بيانه إلى ضرورة دعم استقرار سوريا وحق عمال سوريا بوطن امن يحافظ على ازدهاره ولا تعبث به التدخلات الخارجية المثيرة للفتن في الوطن العربي لصالح العدو الإسرائيلي .

المكاتب العمالية: دعم التحركات العمالية

عقدت المكاتب العمالية في الأحزاب والقوى الوطنية بتاريخ ١٢-٥-٢٠١١ اجتماعا في مركز الحزب السوري القومي الاجتماعي، بحضور عميد العمل والشؤون الاجتماعية في القومي الدكتور كمال النابلسي، مسؤول وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله هاشم سلهب، المسؤول عن المكتب العمالي في حركة أمل علي عبد الله، المسؤول عن مكتب المهن الحرة في التيار الوطني الحر إيلي حنا، رئيس جبهة التحرر العمالي في الحزب التقدمي الاشتراكي عصمت عبد الصمد، المسؤول عن المهن في جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية أحمد نجم الدين، المسؤول العمالي في حزب البعث العربي الاشتراكي إبراهيم عيسى، والمسؤول العمالي في حركة الناصريين المستقلين - المرابطون جهاد السماك.

درس المجتمعون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأسباب تطورها السلبي الذي يطول كل فئات المجتمع، وأكدوا ضرورة دعم التحركات العمالية وعلى رأسها تحرك الاتحاد العمالي العام، ودعوا قوى المجتمع الى التضافر والمشاركة في هذه التحركات، خصوصا تحرك قطاع النقل وتحرك المعلمين حفاظا على السلم والأمن الاجتماعيين. وطالبوا القوى النقابية بالضغط على القوى السياسية للاسراع في تشكيل الحكومة

قضية عمل

مـن يحمـي عمال لبنان مـن المخاطـر الصحيّـة لمهنهـم؟

يتعرّض العمّال لمخاطر صحيّة ونفسيّة عدّة في أثناء قيامهم بمهامهم في مختلف القطاعات. فمن يحمي عمال لبنان من المخاطر الصحيّة الناجمة عن ظروف عملهم؟ ومن المسؤول عن تنفيذ سبل الوقاية من حوادث العمل؟

يلحظ الدستور اللبناني مسألة حماية العامل من الناحية الصحيّة، في المرسوم الرقم ٦٣٤١ الصادر بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٥١، حيث تنصّ المادة ٧ على ضرورة تأمين مياه الشرب للأجراء، وأن يوافق طبيب المؤسّسة على مورد هذه المياه، وتنص المادة ١٥ على

ضرورة قيام أرباب العمل بدفع أجرة أطباء مؤسّساتهم، وتحدّد المادة ١٦ واجبات طبيب المؤسسة، وتعطي المادة ١٧ الحقّ لربّ العمل في تعيين طبيب للتدقيق في صحة تقارير الإجازات المرضية. وينصّ المرسوم الرقم ٤٥٦٨ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٣٠ على ضرورة تعيين طبيب في كلّ من المصالح العامة والمؤسّسات التي تخضع لقوانين العمل من أجل مراقبة حال الأجراء الصحية (وهو يتضمن سبع عشرة مادة تتعلّق جميعها بوجوب تعيين طبيب لكلّ مؤسسة يزيد عدد أجرائها عن عشرين). كما ينصّ المرسوم الرقم ١/٤٥٦٨ /٦٠ على إعطاء الأفضليّة للأطباء الحائزين على اختصاص في طبّ العمل.

٤ أطباء عمل في لبنان!

حسب إحصائيات نقابة الأطباء في لبنان للعام ٢٠١١، يبلغ عدد أطباء العمل في لبنان أربعة أطباء. ومعظم المؤسّسات في لبنان لا تلتزم بتطبيق القانون وبالتعاقد مع طبيب عمل ، والتجارب العالميّة تثبت أنّ متابعة طبيب العمل للأجراء تزيد من إنتاجيتهم، وتحميهم من الأمراض، وبالتالي، تخفّف من نسبة الإجازات المرضيّة، والتكاليف الماديّة التي تصرفها المؤسّسات والدولة في علاج الموظّفين المرضى ، أمّا في لبنان، فيظنّ أرباب العمل أنّ التعاقد مع طبيب عمل لا يشكّل سوى كلفة ماليّة إضافيّة، من دون أن يجرؤ الموظفون على المطالبة بحقوقهم خوفا من خسارة الوظيفة، ولا تعمل الوزارات المعنيّة من وزارة الشؤون الاجتماعيّة ووزارة العمل على تطبيق القوانين والمراسيم الصادرة. لا تولي النقابات العمالية في لبنان هذا الشأن الاهتمام الكافي ولا تمارس الضغط لنيل المطالب، ومن جهة أخرى، لا تفرض الدولة اللبنانية تنفيذ القوانين لحماية العامل من المخاطر التي يتعرّض لها .

قضية العدد

ورشة عمل حول "العمالة المنزلية وفرص العمل اللائق" أهم التوصيات انشاء هيئة رقابية وانشاء نقابة لحماية عمال المنازل

انهى لاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ورشة عمل حول "العمالة المنزلية وفرص العمل اللائق" اقامها في المعهد العربي للدراسات العمالية بدمشق خلال الفترة من ٢٢-٢٠١١/٥/٢٤ بمشاركة ٢٢ كادر نقابي من الاتحاد العمالي العام في لبنان.

وتحدث في حفل الافتتاح رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن وأشار الى ما تتعرض له سورية المقاومة من عاصفة هوجاء تستهدف النيل من استقرارها وصمودها وتصديها لكافة المشاريع التآمرية في المنطقة العربية. وأكد أن العمل اللائق يعزز مفهوم الكرامة في العلاقة الإنسانية الاجتماعية، ما يستدعي تغييراً حقيقياً في الأجور وساعات العمل وظروف العمل بالنسبة للعمال المنزليين.

ثم تحدث الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب رجب معتوق الذي اعتبر أن ما يجري في سورية هو مؤامرة تستهدفها شعباً وحكومة، غايتها النيل من صمودها وممانعتها ودعمها ووقوفها إلى جانب المقاومة الوطنية في لبنان وفلسطين. وأكد على أهمية أن تقف الحركة النقابية العربية بقياداتها وكوادرها سداً منيعاً في وجه الضخ الإعلامي وغسل العقول الذي يجري على قدم وساق من قبل آلة إعلامية ضخمة تسعى إلى ترويج المشروع الصهيوني الامريكي في المنطقة.

وانهت الورشة اعمالها بالتوصيات والنتائج التالية :

١.العمل على إنشاء جمعية أو نقابة تنضوي تحت إطار الاتحاد العمالي العام في لبنان لحماية عمال المنازل والدفاع عن حقوقهم ومراعاة ظروفهم واوضاعهم.

٢.دعوة الجهات المختصة الى إلزام أصحاب العمل على إعطاء إجازة أسبوعية لمدة يوم واحد لعاملة المنزل.

٣. العمل على توفير حماية العاملات المنازل من الانجرار نحو شبكات الدعارة خاصة فيما اذا اكرهن على ذلك من بعض اصحاب العمل.

٤. العمل على تحسين ظروف التعامل مع عمال المنازل من ناحية الاقامة والمأكل والمشرب والرفع من كفاءة النقابات في مراقبة ظروف عمل عمال المنازل .

٥. العمل على تحقيق المساواة في الأجر بين العامل والعاملة في المنزل.

٦. إعطاء حيز أوسع في الإعلام لتعميم الثقافة العمالية وتوعية عمال المنازل بحقوقهم وتخصيص برامج في الإعلام حول دور النقابات في الدفاع عن حقوق ومصالح عمال المنازل .

٧.العمل على النص صراحة في عقود العمل على حقوق المستخِدم والمستخَدم وبلغة كل منهما.

٨. اقتراح وقف استقدام العاملات المنزليات بشكل مؤقت، أقله سنة، لتنظيم أوضاع الموجودات منهن حالياً وضمان حقوقهن وفقا للتشريعات النافذة .

تشجيع استخدام العاملات المنزليات اللبنانيات بشكل يومي أو عند الضرورة.

٩.إنشاء هيئة تفتيش رقابية لها صلاحية الدخول إلى المنازل بشكل لائق ودوري وإجراء تحقيق شامل وسريع في حالة الانتهاكات بما يحمي العامل ورب العمل معاً.

١٠.ضرورة دراسة وضع العاملة الأجنبية من الناحية الاجتماعية والنفسية ودراسة وضع العائلة التي ستستقبلها قبل قبول طلب الاستخدام او رفضه ..

١١.قتراح استبدال تسمية الخادمة بالعاملة المنزلية اينما وجدت في القرارات والتشريعات

١٢. . التأكيد على القيمة الاعتبارية والإنسانية للعمال المنزليين أسوة بباقي العاملين في قطاعات العمل الأخرى دون أي تمييز أو تفرقة.

اللاجئ الفلسطيني العامل في لبنان خاضع لتعويض نهاية الخدمة اعتباراً من أول أيلول 2010

بالاستناد الى احكام القانون ١٢٨ القاضي بتعديل المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي ، أصدر المدير العام في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي مذكرة اعلامية حملت الرقم ٤٣٧ تاريخ ٢٣ ايار ٢٠١١ تتعلق باخضاع وافادة اللاجئين الفلسطينيين العاملين في لبنان من احكام قانون الضمان الاجتماعي- فرع نهاية الخدمة.

وجاءت هذه المذكرة تنفيذا لقرار هيئة مكتب مجلس الادارة، لاخضاع واستفادة اللاجئ الفلسطيني العامل والمقيم في لبنان والمسجل في مديرية الشؤون السياسية واللاجئين- وزارة الداخلية والبلديات من احكام قانون الضمان الاجتماعي فرع نهاية الخدمة.

واشارت المذكرة الى ان المشمولين باحكام القانون ١٢٨ لا يستفيدون من تقديمات صندوقي المرض والامومة والتعويضات العائلية.

وجاء في المذكرة أنه « مع الاحتفاظ بالأحكام التي ترعى تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، يخضع لفرع تعويض نهاية الخدمة اعتباراً من ٢٠١٠/٩/٢ اللاجئ الفلسطيني العامل على الأراضي اللبنانية المرتبط بصاحب عمل واحد أو أكثر، وأصحاب العمل الذين يستخدمونه لجميع الموجبات المنصوص عنها في قانون الضمان الاجتماعي، وبالشروط المحددة فيه توفر الشروط التالية:

أن يكون مقيماً في لبنان.وأن يكون مسجلاً في مديرية الشؤون السياسية واللاجئين ـ وزارة الداخلية والبلديات.وأن يكون مرتبطاً بصاحب عمل واحد أو أكثر.وأن يكون حائزاً على إجازة عمل وفق القوانين والأنظمة المرعية.

ويستفيد اللاجئ الفلسطيني العامل في لبنان الذي تتوفر فيه شروط الخضوع المنصوص عنها في الفقرة أولاً من تقديمات فرع تعويض نهاية الخدمة بالشروط التي يستفيد فيها العامل اللبناني، ويعفى من شرط المعاملة بالمثل المنصوص عنه في الفقرة ثالثاً من هذه المذكرة.ولا يستفيد المشمولون بأحكام القانون رقم ١٢٨ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤ من تقديمات صندوقي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية.وتصفى تعويضات نهاية الخدمة لهؤلاء المضمونين وفقاً للأحكام القانونية والنظامية اللازمة، ولا يتحمّل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو خزينة الدولة أية التزامات أو موجبات مالية تجاههم.ويتوجب على صاحب العمل التصريح عن اللاجئ الفلسطيني العامل الخاضع لأحكام القانون رقم ١٢٨ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤ وفق النموذج المحدد من قبل الصندوق مرفقاً بالمستندات المطلوبة، وعليه إعلام الصندوق بكل تغيير في شروط الخضوع والاستفادة من فرع تعويض نهاية الخدمة المنصوص عنها في الفقرتين أولاً وثانياً من هذه المذكرة.ويتوجب على صاحب العمل تسديد اشتراكات فرع تعويض نهاية الخدمة للصندوق عن العمال من اللاجئين الفلسطينيين المعنيين بهذه المذكرة بموجب جدول اشتراكات مستقل عن جدول الاشتراكات الأساسي للمؤسسة، كما يتوجب عليه تقديم تصريح اسمي سنوي بهؤلاء العمال مستقل عن التصريح الاسمي السنوي الأساسي للمؤسسة، وذلك وفقاً للأصول والمهل المحددة في نظام الصندوق الداخلي.على أن تبقى الأحكام القانونية والنظامية النافذة حالياً في كل ما يتعلق بخضوع العمال من اللاجئين الفلسطينيين لفرعي ضمان المرض والأمومة والتقديمات العائلية دون أي تعديل.ويتوجب على صاحب العمل إعادة التصريح للصندوق ـ فرع نهاية الخدمة ـ عن العمال من اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٢٨ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤ الذين كانوا يعملون في مؤسسته قبل العمل بهذا القانون ولا يزالون، وفق النموذج المحدد من قبل الصندوق لهذه الغاية مرفقاً بالمستندات المبينة في البندين ٢ و٤ من الفقرة أولاً من هذه المذكرة.وتطبق أحكام نظام الاشتراكات المتعلقة بزيادات التأخير على أصحاب العمل الذين يستخدمون فلسطينيين اعتباراً من بداية الشهر الذي يلي الشهر اللاحق لتاريخ صدور هذه المذكرة بالنسبة للمؤسسات الشهرية، واعتباراً من بداية الفصل الذي يلي الفصل اللاحق للتاريخ نفسه بالنسبة للمؤسسات الفصلية.

في عيد المقاومة والتحرير

نقابيون من مختلف المناطق اللبنانية في معلم مليتا الجهادي

احتفاء بعيد المقاومة والتحرير تشرفت وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله باستضافة عدد من النقابيين من مختلف المناطق والقطاعات العمالية والزراعية في رحلة سياحية جهادية انطلقت من العاصمة اللبنانية بيروت وصولا الى معلم مليتا الجهادي في اعالي اقليم التفاح ن الجنوب اللبناني المجاهد .

مسؤول وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله الحاج هاشم سلهب رافق النقابيين في رحلتهم ،ورحّب بهم في قاعة الاستقبال في معلم مليتا مشيرا الى أن كل شبر من هذا المعلم الجهادي له حكايته مع المقاومة الاسلامية وابطالها وشهدائها الاعزاء في لبنان منذ انطلاقتها ومرورا بكل المراحل القاسية والصعبة من جهادها الشريف لتحرير لبنان من رجس الاحتلال الصهيوني ،وحمايته من أخطر عدو للانسانية ، وما زالت بكامل عنفوانها وارادتها الراسخة مصرة على متابعة جهادها ، وسوف تبقى الارادة الصلبة والسيف القاطع والصاروخ المزلزل للعدو حتى يأذن الله بالنصر النهائي على هذا الكيان وحماته الامريكيين ، ولن يعيقها شيء عن اداء واجبها الوطني والاخلاقي ، ولفت سلهب الى أن بعض المناسبات تحيا باحياء الناس لها ، لكن الجليل منها امثال عيد المقاومة والتحرير فان الناس يحيون أنفسهم باحيائهم لها ، ولفت سلهب النقابيين الى أن كل شبر من الأرض التي ستمرون بها في جولتكم على أقسام وساحات هذا المعرض المقدس انما عُطر وبورك بانفاس ودماء الشهداء واقدامهم ، وسترون أن مكانا كهذا المكان يستحق أن يكون قبلة اللبنانين ليجددوا فيه المعاني السامية لانتمائهم الوطني وهويتهم اللبنانية المعتزة بانجازات المقاومة وقهر العدو الاسرائيلي ، هذه المقاومة التي ما تركت للصهيانة أن يتمادوا في بغيهم وعدوانهم واحتلالهم للمقدسات العربية فهي منذ ثلاثين عاما تذيقهم أنواع العذاب وتكيل لهم الضربات وتزلزل الارض من تحت أقدامهم ، فالسنوات الثلاثة والستون من عمرما يسمى النكبة الفلسطينية جعلت المقاومة الاسلامية نصفها ويلا على العدو ، واساسا متينا لاعادة الحق الفلسطيني الى أصحابه ، وها هي مرحلة عودة الشعب الفلسطيني العزيز الى أرضه قد بدأت من مارون الراس وهي القرية التي اشعل فيها المقاومنالارض تحت اقدام جنود العدو في العام ٢٠٠٦ . وبعد كلمة ترحيبية أخرى من الأخ أبو مصطفى حجازي المسؤل عن ادارة معلم مليتا عرض فيها لاهداف اقامة هذا المعلم ورمزيته ، والذي " يشكل صرحا جبارا يهتز منه العدو ويرتجف ، والذي يسهم اسهاما كبيرا في تعريف اللبنانين على جهاد المقاومة وحقها ، والذي اقترب عدد زواره اللبنانين والاعرب والاجانب من المليون زائر كلهم دخلوا بانطباع وخرجوا بانطباع آخر للتتراكم أكثر فأكثر لدى الجميع قدسية المقاومة وعزتها ، وقدرتها على متابعة خط ومقارعة العدو واسقاطه اليس معلم مليتا في ما يمثل هو حقا تجسيدا ل "الهاوية" التي سقط فيها العدو ، و"بيت العنكبوت "الذي كشف رجال المقاومة وهنه " ؟! بعد هذه الكلمات الترحيبية التي أكد على معانيها في داخلاتهم العديد من النقابيين المشاركين ، كانت للنقابين هذه الجولة بالصور ، وكانت لهم هذه الانطباعات : رئيس مكتب الشؤون الزراعية في تيار المردة

عضو اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان السيد عادل عويس :

الانطباع الاولي بعد الزيارة أن هذه الأرض المعطاء ،الخيرة بشعبها وبنيها تستأهل منا كل التضحيات،وهذا الانتصار فعلاً تاريخي في ظل وجود مقاومين بواسل. رسالتك الى المقاومين :دافعوا عن هذه الأرض بكل ما أوتيتم من عزم وشجاعة عرفتم بها،فنحن معكم،وكل إنسان شريف هو يؤديكم ويشد على أياديكم،حماكم الله درعاً لهذا الوطن.

وختم السيد عويس كلامه بالقول:إن هذه الزيارة تاريخية بالنسبة الي، فقد علمتني كم أن تضحيات المقاومين كانت كبيرة.

مساعد منسق هيئة النقابات في التيار الوطني الحر
عضو هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام السيد جوزف ريشا :

الانطباع: هو الجنوب الصامد والمقاوم والمنتصر أبداً، هو هذا الجزء العزيز من الوطن الذي نفتخر أننا ننتمي إليه في أجمل المناطق اللبنانية.

رسالته الى المقاومين:تحية عطرة وبعد...

لكل من حمل بندقية،لكل من سهر الليالي حامياً لحدود الوطن،الى من قهر الآلة العسكرية التي كانت لا تقهر.

تحية .. لا بل كل التحيات با أعز الناس .. وأكرم الناس.. وأشرف الناس.

رئيس الاتحاد الوطني للجمعيات التعاونية الدكتور رضا الميس :

الانطباع:كم كانت الجهود جبارة في رعاية المقاومة للوصول الى هذه المكانة التي أذهلت العدو وجعلته يحسب ألف حساب لأي عدوان.

رسالتك الى المقاومين:إن تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي يجعلنا ننحني أمام تضحياتكم ويجعلنا أيضاً نطمئن الى مستقبل وطننا لبنان أن هناك على الحدود رجال تحمي هذا الوطن. حماكم الله والى مزيد من الانتصارات.

وختم بالقول أن الزيارة التي قام بها إلى معلم مليتا تجعل الإنسان يشعر بالعز والفخار بأن مجتمع المقاومة بألف خير.

رئيس إتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان عبد الله حمادة:

الانطباع:تكريس الحالة الجهادية والعمل الجاد المتواصل لتعزيز ثقافة المقاومة.

رسالتك الى المقاومين:نشد على أياديكم،يا من رفعتم راية القداسة الإلهية عالياً وأثبتم للجميع عمق العمل الجهادي فأصبتم في خياركم لتثبتوا للعالم أجمع حق النضال لتحرير الأرض والإنسان.

وختم متمنياً أن تعم هذه الزيارة على جميع المواطنين إظهاراً للروح النضالية والسير في قتال عدو الله والإنسانية وإثبات التعلق بالأرض وحفظ الرسالة الإسلامية الصحيحة.

أمين عام الإتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين السيد محمد الفرو :

الانطباع : إن ما أنجزته المقاومة وما شهدناه من معالم نتحدث فيها دائماً وللأجيال القادمة أن هذه المقاومة تاريخية وصابرة تستحق منا الانحناء في كل وقت من الأوقات.

رسالتك الى المقاومين:إننا على ثقة تامة بأنكم أهل الفداء والتضحية في سبيل الدفاع عن الوطن والأمة فبحق تستحقون كل شيء، ونحن نصلي لكم ليل نهار.

وختم بالقول:أن الزيارة كانت هامة وممتعة بعثت فينا الأمل من جديد بأن هذه المقاومة هي عزة لبنان وكرامة الأمة والمدافع عنها.

عضو هيئة مكتب الاتحاد العمالي العام / رئيس نقابة موظفي شركة كهرباء لبنان السيد شربل صالح :

الانطباع:نهار الكرامة والبطولة والتمني على باقي الفرقاء زيارة الجنوب وفي طليعتها مليتا ليتعلموا معنى الوطنية والأوطان.يبقى التعبير يعجز عن الوصف ونحن على موعد لاحق مع مجموعة من أصحاب وأصدقاء لزيارة مليتا مرة ثانية.

رسالتك الى المقاومين:المتابعة والسير قدماً للتحرير ولا سيما تحرير نفوس باقي شركاء الوطن ليصبحوا قدوة لسيد التحرير بطل العزة والكرامة والنصر.

وختم بالقول أن هذه الزيارة هي من أولى وأحلى الزيارات التي ترفع كرامة كل إنسان ومواطن لبناني أصيل،بكل كرامة وفخر للشهداء خاصة ولمنظمي الرحلة.

رئيس إتحاد تعاونيات زغرتا الزاوية

عضو اللقاء الوطني للهيئات الزراعية في لبنان السيد أنور فرنجية:

الانطباع:الانحناء أمام البطولات والشهادة لكل المجاهدين والمقاومين ونسأل الله أن يزيد لبنان من أمثال هذه الأعمال المجيدة التي ترفع لبنان والشعب اللبناني بأكمله.

رسالتك إلى المقاومين:المزيد من الشجاعة والكرامة والبطولات للمقاومين الشرفاء والعمر الطويل لهم ولقادتهم.

وختم أن الزيارة كانت معبرة متمنياً أن يزورها الجميع لأخذ العبر في محبة لبنان وأرض لبنان.

عضو الاتحاد الوطني للفلاحين السيد بهجت محمد الحاراتي :

الانطباع:لم اعتبر نفسي ضيفاً بل كنت بين أخوة كرماء يشاركوننا فرحة ونتائج جهادهم معممين هذا الفكر الرائد على مدى تاريخنا ومستقبلنا ومستقبل أبنائنا.

رسالتك الى المقاومين:لا أرسل للمقاومين إلا الأية الكريمة"الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل".

وختم بالقول:إن الزيارة كانت جيدة وألف شكر للقائمين على ادارة هذا المشروع الحضاري وتحية والف تحية لسماحة الأمين العام السيد حسن نصر الله حفظه الله .

رئيس نقابة عمال بلدية النبطية السيد علي بيطار:

الانطباع:الى جانب أننا بين أهلنا وفي موقع مليتا الجريئة نجدد العز والكرامة بعبق دماء الشهداء وآلام الجرحى من خلال هذه الزيارة المميزة.

رسالتك الى المقاومين:سائلين المولى دوام الصحة والعافية ومرضاته علينا جميعاً لكي يسدد النصر دائماً بسواعدكم السمراء المباركة.

وختم بالقول:يعجز المرء عن وصف الزيارة أمام زيارة موقع مليتا المبارك إذا عاش اللحظات مع المقاومين.

أمين عام إتحاد الضياء لنقابات عمال ومستخدمي بيروت وجبل لبنان الجنوبي السيد علي العطار :

الانطباع:أعطت صورة على عمل المقاومة وجهادها ضد العدو الصهيوني.

رسالتك الى المقاومين:أن يكونوا العين الساهرة على الوطن ونشد على أيديهم ونحن معهم.

معاونية النقابات والعمال في حزب الله في البقاع

وببركة عيد المقاومة والتحرير رعت معاونية النقابات والعمال في حزب الله في البقاع لقاء لاصحاب التعاونيات في مدينة بعلبك بالتعاون مع انحاد سواء ونقابة عمال ومستخدمي التعاونيات في البقاع وذلك بعد ظهر يوم الخميس ٢٦-٥-٢٠١١ واستلهاما من معاني العيد اكد الجميع على دعم المقاومة ومجاهديها الابطال وعاهدوا شعب المقاومة على الاستمرار في خدمته .

الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين يحيي عيد المقاومة والتحرير

حيا المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين، اللبنانيين في مناسبة عيد "المقاومة والتحرير"، ودان في بيان له "التهديدات الصهيونية المدعومة من الإمبريالية الأميركية ضد لبنان وسوريا والمنطقة العربية".

طلب من المزارعين التأكد من شمولهم بالإحصاء
من أهدافه : انتساب المزارعين للضمان وانشاء صندوق ضمان الزراعة
الحاج حسن : تنفيذ 75% من الاحصاء الزراعي

كشف وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن في مؤتمر صحافي عقده الاثنين ٩-٥-٢٠١١ ، في الوزارة «أن ٧٥ في المئة من مشروع الإحصاء الزراعي نفذ»، مما " يسهل التعاون بين الوزارات والإدارات والأجهزة الحكومية المختلفة لتسهيل عمل المزارعين عبر معطيات دقيقة وتفصيلية"، مشددا "أن المزارع الذي لا ينتسب إلى السجل، لن ينال أية خدمات أو مساعدات أو تقديمات من الوزارة". كما لفت "إلى انه كلما زادت جودة المنتج الزراعي للمزارع ستزيد الوزارة من مساعداتها له"،وأكد الحاج حسن ، " أن الإحصاء سيحدث سنويا، خصوصا انه تم خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١، وجدد تأييده لإنشاء غرف زراعة مستقلة " ، ودعا رؤساء البلديات والمزارعين إلى التعاون لاستكمال الإحصاء، حيث " لا يزال هناك ٢٥ في المئة من المزارعين، يجب أن يشملهم الإحصاء قبل ١٥ حزيران المقبل إذا أمكن." واستغرق العمل الميداني والتدقيق وإدخال المعلومات ٩ أشهر. وبلغ عدد الحائزين والمربين حوالى ١٥٧ ألف حائز (يغطي حوالى ٧٥ في المئة من العدد الإجمالي)، موزعين على ١٣٥٠ قرية من أصل ١٥١٠ قرى في لبنان.

وقدرت المساحة الإجمالية المزروعة بحوالى ٢١٥ ألف هكتار منها ٥٤ في المئة مروية. وتوقع الحاج حسن «أن تصل مجمل المساحات الزراعية إلى حوالى ٣٠٠ ألف هكتار»، و طلب من المزارعين بالتقدم من البلديات التي يتبعون لها زراعياً أو إدارياً، للتأكد من شمولهم بالإحصاء والسجل الزراعي،

اهداف السجل الزراعي :

وأوضح وزير الزراعة أن أهداف السجل كبيرة ومن أبرزها: إنشاء سجل للمزارعين ضمن قاعدة بيانات على مستوى الوزارة على أن تكون متوافرة في المراكز الإرشادية في المناطق كافة، وتمكين الوزارة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي أعدتها للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤. وقال: نطمح للوصول إلى الأهداف التالية: إحصاء المزارعين واستخدام المعلومات لتطوير القطاع. تسجيل المزارعين وإعطاء كل مزارع رقم وطني. الخدمات الإرشادية التي ستكون بناء على أسماء محددة. الرقابة على الجودة والنوعية وإعطاء شهادات الممارسات الزراعية الجيدة GAP وGlobal GAP. التتبع Traceability من خلال متابع المنتج الزراعي من مرحلة الإنتاج إلى الاستهلاك. الخدمات التسويقية (معارض/ Export Plus/ شهادات الجودة/ شهادة المنشأ). الخدمات المخبرية (النوعية والمواصفات/ مستوى الرواسب/ التربة/ المياه/ الأمراض). التقديمات والمساعدات لوقف عمليات الدعم العشوائي. الضمان من الكوارث الزراعية عند إنشاء المؤسسة المختصة والتي ستعوض بناء على أسماء محددة، وليس كما يجري حاليا عبر احصاء مرحلي. المساهمة في تنظيم قطاع سيارات النقل الزراعي. التسليف الزراعي.انتساب المزارعين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خصوصا ان الاحصاء حدد المزارعين الذين ليس لديهم ضمان، وبالتالي أصبح من السهل تحديد أسمائهم .

... ويعرض خطة وزارة الزراعة أمام ١٧٩ دولة

عرض وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن المراحل التي قطعتها الوزارة في خطتها للنهوض بالقطاع، لا سيما في مجال الثروة الحيوانية وسلامة الغذاء، وذلك في كلمته التي ألقاها، ممثلا دول الشرق الأوسط في افتتاح الدورة التاسعة والسبعين للهيئة العامة للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية OIE في باريس. وأمام حوالى ٨٠٠ مندوب ومدعو يمثلون ١٧٩ دولة منتسبة إلى المنظمة، عدّد الحاج حسن برامج التعاون بين الوزارة والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية على مستوى تحديث التشريعات، وبناء القدرات الفنية والإدارية وغيرها.

تحرك المزارعون فسرّع الوزير اجراءاته
وزارة الزراعة تعمل على إنعاش قطاع الحليب وتأهيله
تعاون مع البلديات ولجنة كشف ودعم خدمات بيطرية

تحرك المزارعون في البقاع ... احتج المزارعون على تدني اسعار الحليب ، فاصدر وزير الزراعة حسين الحاج حسن قرارا قضى باعادة تشغيل مراكز جمع الحليب المتوقفة عن العمل :

قطاع الحليب من القطاعات الاكثر فقرا. ونسبة لا بأس بها من العائلات تعتاش منه، فضلا عن مشاركته في الاقتصاد الوطني عبر عمليات التصنيع والتصدير.

خطة وزارة الزراعة لانعاش القطاع وتأهيله، هي الملف الاكثر اهتماما من قبل الوزير الدكتور حسين الحاج حسن. فتم وضع الارضية الاولية للاجراءات الواجب اعتمادها ، والتي شملت مراكز جمع الحليب وتحسين وضع المزارعين وبرنامج فحص الحليب وتحليله".

مراكز جمع الحليب

يضمّ قطاع الحليب في لبنان ١٢ مركزاً موزعة بين البقاع والشمال والجنوب وجبل لبنان. نسقت وزارة الزراعة مع البلديات التي تضم مركزاً لتجميع الحليب في منطقتها لتشغيل المركز على نفقتها الخاصة او بدعم من احدى المنظمات التي تختارها. فتفاعلت بلديات الخيام وعيترون واتحاد بلديات زغرتا، "التي ابدت استعدادها لاستئجار المركز وتشغيله على نفقتها الخاصة".وتتابع الوزارة البحث عن آليات لتشغيل المصانع التسعة المتبقية، وإن بواسطة القطاع الخاص لكن باشراف وزارة الزراعة "للتأكد من حسن ادارة المصنع وشروط تأمين حقوق المزارعين العاملين فيه". والوزارة بصدد تأليف لجنة خاصة للكشف عن المصانع، والتأكد من شروط المحافظة على السلامة الصحية وطريقة تحضير الحليب وتوزيعه.

تحسين نوعية الحليب

ووضعت الوزارة خطط وبرامج دعم لتشمل المزارعين وصغار المنتجين، "من حلقات توعية وورش عمل تطبيقية للتدريب على ادارة المزرعة ونظافة الانتاج والصحة البيطرية". ولم تنس الوازرة معالجة الوضع القانوني والفني للسيارات العاملة في القطاع فطلبت من النمزارعين تسجيلها لدى الجهات المختصة "لنجري احصاء باعدادها ونقاط عملها. للتأكد من حسن عملها ودفعها الى تحسين انتاجيتها".وفي سياق خطة التحسين، تجري الوزارة برنامجاً لفحص الحليب يقضي بأخذ عينات من مختلف مراكز التصنيع لفحصها وتحليلها. الى ذلك، يتضمن المشروع خطوات عدة، تم تنفيذ معظمها وهي انشاء ٢٣ تعاونية تضم صغار المربين وتزويدها شاحنات نقل عائدة الى وزارة الزراعة، واقامة شبكة تجميع على مستوى القرى مع برادات ومستلزمات الفحص، ودعم الخدمات البيطرية للمربين عبر حملات التحصين وتوزيع الادوية، وخصوصاً ادوية التعقيم والنظافة.

تحرك نقابيو القطاع ومزارعوه ، ومع اخلاص القيمين ما ضاع حق وراؤه متابع

تحضيرا لمهرجان التسوق والسياحة في البقاع وللمعرض الزراعي السنوي الرابع

رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة يزور بعلبك

رئيس بلدية بعلبك السيد هاشم عثمان يدعو لفتح آفاق التعاون

بلوق : المعرض الزراعي يهدف لتنمية منطقة البقاع

شقير : لتعميم فرص الاستثمار في البقاع على المستثمرين العرب

في اطار التحضيرات التي يقوم بها كل من نقابة اصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع واتحاد نقابات المزارعين في لبنان "انماء" لانجاح «مهرجان التسوق والسياحة في البقاع» و«المعرض الزراعي الرابع في لبنان لبى رئيس اتحاد غرف التجارة والزراعة في لبنان محمد شقير دعوتهما لزيارة بعلبك واطلع فيها على الاستعدادات القائمة لاقامة المعرض الزراعي الذي يقام سنويا بالتزامن مع مهرجان التسوق والسياحة السنوي في البقاع ، كان في استقبال شقير والوفد المرافق له المكون رئيس غرفة زحلة والبقاع ادمون جريصاتي وعدد من اعضاء مجلس ادارة غرفتي بيروت وجبل لبنان وزحلة والبقاع ومديراها العامان، رئيس اتحاد نقابات المزارعين في لبنان " انماء" جهاد بلوق واعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد ورئيس اتحاد العطاء لنقابات التجارة في لبنان عامر الحاج حسن ، واطلع شقير من مضيفيه على الاستعدادات القائمة للمعرض الزراعي واهدافه والشرائح والفعاليات الرزراعية والتجارية المستهدفة منه ، وجالوا على المساحة المخصصة لاقامة المعرض في المدخل الرئيسي الجنوبي الشرقي لمدينة بعلبك ، وعقد لقاءً موسعاً شارك فيه الى شقير والوفد المرافق رئيس البلدية هاشم عثمان، ورئيس اتحاد بلديات بعلبك بسام رعد، ورئيس اتحاد نقابات المزارعين في لبنان جهاد بلوق، رئيس نقابة اصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع محمد كنعان، ورئيس تكتل النقابات العمالية والزراعية والتجارية في البقاع مازن رعد، ورئيس اتحاد العطاء للنقابات التجارية في لبنان عامر الحاج حسن، وعدد من أعضاء المجلس البلدي.، حيث تم استعراض لتجربة المعرض الزراعي السنوي في بعلبك في الاعوام الاربعة الاخيرة ، وامكانية تحويل هذا المعرض السنوي الموسمي الى معرض دائم يؤمن الخدمات التوجيهية والارشادية الدائمة لمزارعي المنطقة ، وأكد عثمان «ضرورة فتح آفاق التعاون خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر فيها البلاد" ، وأشار بلوق الى أن " المعرض يهدف الى تنمية المنطقة والقطاع الزراعي فيها من خلال تنظيم مشاركة العديد من الشركات المحلية والعربية والدولية المختصة بالقطاع الزراعي في هذا المعرض واقامة صلة وصل بينها وبين المزارعين البقاعيين بشكل خاص واللبنانين بشكل عام للمواكبة الدائمة لآخر تقنيات الزراعة والعناية بالمحاصيل وتوضيبها وتصديرها و تنمية وتطوير القطاع الزراعي في البقاع ولبنان وافساح الجال للتعاونيات في عرض منتجاتها الترويج لها وبيعها ، سيما التعاونيات الحرفية والمهنية والمهتمة بالابعاد الانسانية لذوي الحاجات الخاصة وانتاجهم وانخراطهم في نشاطات الممجتمع المدني ، وتلك العاملة في مجال الاهتمام بتنمية قدرات المرأة الريفية" ،واشاد بلوق بتجاوب شقير والاستعداد الذي أبداه لدعم المشاريع التي تطرح لتنمية المنطقة، ولا سيما في المجال الزراعي• شقير بدوره أبدى استعداد اتحاد الغرف اللبنانية للمساعدة في تنفيذ مشاريع حيوية تسهم في تحريك العجلة الاقتصادية في المنطقة، واقترح شقير اعداد دراسة عن فرص الاستثمار في منطقة بعلبك وتعميمها على المستثمرين ورجال الاعمال اللبنانيين والعرب، مؤكدا ضرورة وضع هذه الدراسة في أسرع وقت ممكن، ليكون بين ايدي المستثمرين رؤية واضحة حول الاستثمار في المنطقة في المجالات كافة ولا سيما الزراعة والسياحة والصناعة وغير ذلك•

. ثم عقد لقاء ضم الى شقير كلا من بلوق وكنعان ورعد والحاج حسن، تم خلاله مناقشة المشاريع المقترحة وآلية العمل المستقبلية للسير فيها.

تخل سياسي مشبوه للبنان يلزم الجامعة العربية بعقده " مسلوقا" في دولة المقر

مشاهد من المؤتمر الثامن والثلاثين لمنظمة العمل العربية

تمثيل ضعيف للحكومات العربية ، والتجديد للقمان ينهي المؤتمر في يومه الأول

فريق العمال : اللبنانيون يثيرون ما يتعرض له شعب وعمال البحرين ، والسودانيون ينشغلون بمصير رئيس اتحاد عمال مصر حسين مجاور

الفلسطينيون يطلبون دعم الاعتراف بدولة فلسطين، والمصريون برفضون التعددية النقابية

نافس المغاربة اللبنانيين على عضوية مجلس ادارة الجمعية العربية للتدريب المهني والتقني ففاز بالمقعد اصحاب العمل اللبنانيين .

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يسجل حضورا خجولا ، ومشروع ملتبس للاتحاد الدولي للنقابات الحرة يسقطه ضعف المنطق

بالتباس سياسي مشبوه تخلى لبنان عن عقده في بيروت فتم عقده " مسلوقا"في دولة المقر – مصر ، فبرئاسة عبد الله بن ناصر بن عبد الله البكري وزير القوى العاملة بسلطنة عمان عقد في القاهرة المؤتمر الثامن والثلاثين لمنظمة العمل العربية في الفترة ما بين ١٥و١٨ أيار ٢٠١١ ، (كان مقررا بين ١٥ و٢٢أيار) شاركت فيه وفود ثلاثية (حكومات / أصحاب عمل / عمال) من ٢٠ دولة عربية ، وبلغ عدد المشاركين رسميا من أطراف الإنتاج الثلاثة ٢٦٥ عضوا برئاسة وزراء زائرين ورؤساء وفود وعضوية مندوبين ومستشارين .

افتتح المؤتمر أعماله صباح الاثنين ١٥ –٥–٢٠١١ وبالجلسة المسائية أعاد انتخاب السيد احمد محمد لقمان مديرا عاما لمنظمة العمل العربية دون وجود أي مرشح آخر ، ومع انتخاب لقمان اعتبر المؤتمر منتهيا ، وأغلب من حضر من وزراء العمال العرب غادر وسيطرت الرتابة الممزوجة بالقلق والاضطراب الذي كان مسيطرا على معظم أداء الوفود العربية ارتباطا بالأوضاع التي يشهدها العالم العربي ، وهي أوضاع حضرت في خلفيات وشكوك وهواجس اغلب الكلمات وموائد النقاش التي شهدها المؤتمر تحت عناوين منها(الحوار الاجتماعي من اجل تنمية مستدامة) و (أثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية) و(قضايا العمل والتشغيل مع الاتحاد من اجل المتوسط) و(نحو عقد اجتماعي عربي) .يسجل لاتحاد عمال المغرب أنه الوحيد الذي جاء على ذكر قضية الشعب الفلسطيني في مداخلته في الجلسةالأولى لفريق العمال ، وهو الوفد الذي حاول أن يحصّل لعمال المغرب الشقيق موقع ممثل العمال العرب العرب في المجلس الاداري للجمعية العربية للتدريب المهني والتقني التي اتخذت من الرياض– االسعودية مقرا لها ، فنافس المرشح اللبناني على الموقع ، فاطاحت مهلة السعي للتوافق بفرصة حصول العمال على هذا الموقع ، وذهبت الفرصة لفريق اصحاب العمل الذين استطاعوا أن يتوافقوا على لبناني .

بالعودة الى المؤتمر نفسه ، وبتمثيل ضعيف للحكومات العربية ، ناقش المؤتمر تقرير المدير العام حول " المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل" بهدف معالجة البطالة في العالم العربي المقدرة ب١٤ ٪ ، حوالي ١٨،٠٠٠،٠٠٠عامل عاطل عن العمل في البلاد العربية ، ووجهت عدد من الكلمات (العمالية خاصة) انتقادات لاذعة لامتلاك قادة العرب مليارات الدولارات ، لو صرف منها مليار واحد في العالم العربي لوفرت الملايين من فرص العمل .(الوفد الفلسطيني) . من المفارقات العجيبة أن الوفد الفلسطين في العديد من الكلمات التي القاها اعضاءه عمالا وحكومات كرر مطالبته الوفود العربية المشاركة بالتركيز في كلماتهم على دعم الفلسطينين باستحقاق الموافقة على قيام دولة فلسطين في الجمعية العامة للامم المتحدة في أيلول المقبل، لكن شيئا لم يتغير عمليا في رتابة الكلمات المحضرة مسبقا ، والتي كانت كمن يمشي على سطح الماء لا رغبة له بالغوص . فجاءت الاستجابات خجولة ليست على مستوى القضية وتداعياتها واشتعالها بمناسبة الذكرى ٦٣ لما يسمى بالنكبة الفلسطينية . الوفدان العماليان اللبناني والتونسي كسروا رتابة المشهد الفلسطيني في مؤتمر منظمة العمل العربية فاثاروا القضية الفلسطسنية خصوصا من بوابة ما حصل في الذكرى ٣ للنكبة على الحدود الفلسطينية في لنان وسوريا وفي بعض الداخل الفلسطيني

النقابي التونسي عبيد البريكي في مكان آخر كسر رتابة الكلمات عندما تحدث ارتجاليا عن "العقد الاجتماعي في العالم العربي " فأكد أننا "ازاء الثورات العربية التي نراها لسنا ازاء شعب عربي ما زالت درجة وعيه كما كانت سابقا ، الفايسبوك فعل فعله ، وعلينا أن ننظر الى كيفية التعامل مع الوعي الجديد لشعوبنا العربية ، واعتبر البريكي أن " أول الطريق للعقد الاجتماعي هو أن نتعامل مع الشعب العربي من خلال الواقع المستجد .

القلق الذي كان سائدا على وفد اتحاد عمال مصر ارتباطا بقضيتي انفتاح الساحة العمالية المصرية على التعددية النقابية وظهور نقابات مستقلة ، وقضية توقيف رئيس اتحاد عمال مصر حسين مجاور المتهم بارتكابات بحق المواطنين المصريين في ميدان التحرير في ثورة ٢٥ كانون الثاني . قلق لم تبدده مبادرة رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن باقتراح التوافق على الرئيس المؤقت لاتحاد عمال مصر اسماعيل فهمي لرئاسة فريق العمال للدورة الحالية لمؤتمر منظمة العمل العربية وهو ما جرى اقراره عملا بقاعدة العرف باختيار رئيس اتحاد عمال الدولة المضيفة رئيسا لفريق العمال ، وبقي القلق قائما ، وغاب الرئيس حتى عن ترؤس الجلسات !

مشهد من المشاهد: مواقف نقابية في جلسة عمل لفريق العمال

رئيس اتحاد عمال السودان ابراهيم غندور

في افتتاح الامسية الخاصة لفريق العمال التي انعقدت بتاريخ ١٦-٥-٢٠١١ حول " دور الحركة لنقابية فيما يدور على الساحة العربية " التي حضرها امين عام منظمة العمل العربية محمد لقمان وترأسها ر رئيس اتحاد عمال السودان ابراهيم غندور ، اعتبر غندور " أن اعداء الأمة العربية يخططون لقلب الموازين في العالم العربي، وأن امتنا العربية مستهدفة ، ولا بد للحركة لنقابية من من العمل كي لا نترك العابثين يعبثوا بالأمة ، وطالب غندور بالحاح بالكشف عن مصير المسار القضائي لقضية توقيق رئيس اتحاد عمال مصر حسين مجاور ، وطالب جميع الاتحادات العربية بالوقوف على هذه القضية لانها قضية تهم جميع النقابية كمات قال غندور ، وطريقة التعامل مع مجاور ستصل الى كل نقابي إن سكت عنه النقابيون العرب كما قال غندور .

أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب رجب معتوق

أمين عام الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب رجب معتوق رأى أن اصحاب القرار في عالمنا العربي لم يلتفتوا الى توصيات الحركة النقابية العربية حول التهميش والبطالة وحقوق العمال والحر يات النقابية فكان ذاك الانفجار ، ودعا الى تقييم واقع العمل النقابي العربي في ضوء نجاحات الثورة التونسية والثورة المصرية .

عبيد البريكي عضو الاتحاد العام التونسي للشغل

عبيد البريكي عضو الاتحاد العام التونسي للشغل اعتبر أن من بين أهم اسباب اندلاع الثورات العربية تقليص هامش الحوار بين المنظمان النقابية والمدنية والسلطة وتقليص الحوار بين المسؤول السياسي والمواطن ، وحول الهوية الوطنية والقومية للثورات العربية اعتبر أكد بريكي " أن الثورة في مصر كانت لأن حسني مبارك كان قد أقفل معبر رفح ومنع المصريين من مساعدة الشعب الفلسطيني في غزة ، وأن الثورة في تونس قامت لأن زين العابدين بن علي تعامل مع الموساد الاسرائيلي وهذا ما تم اكتشفته الثورة ".

عضو المكتب التنفيذ لنقابة الشغالين في المغرب محمد العربي قباج

وأرجع عضو المكتب التنفيذ لنقابة الشغالين في المغرب محمد العربي قباج اسباب اندلاع الثورات العربية الى " عدم الاهتمام بالطبقة العاملة ، والطبقة الفقيرة المستضعفة وقال " إن التمرد سببه اهمال الحكومات للمطالب النقابية ، وقد اجتهدت الحكومات لتقليل قيمة العمل النقابي ، واعتبر ا، " اهمال النقابات من قبل الحكومات جعلها جوفاء فعوّض ذلك الشارع .

رئيس اتحاد عمال اليمن محمد الجدري

رئيس اتحاد عمال اليمن محمد الجدري وافق على ما سبق وذكر من أسباب للثورات العربية، لكنه اعتبر أن جهات في اليمن " لا تريد لليمن الاستقرار ، واعتب أن " ما يدور في اليمن ليس ثورة شباب وانما تمرد احزاب " .

رئيس اتحاد عمال فلسطين حيدر ابراهيم

حيدر ابراهيم رئيس اتحاد عمال فلسطين أحب أن يضع النقاط على الحروف، وجزم بأن "٩٠٪ من الاتحادات النقابية العربية كانوا شركاء مع الحكومات " وقال :" بعض الحكام وصلوا الى المليارات في حين مليار واحد في أحد البلدان العربية يحل مشكلة البطالة ، وأردف : " نحن كاتحادات نقابية عمالية في العالم العربي أصواتنا غير مسموعة ، والسبب بذلك ضعفنا بل وممالأتنا للنظام واحيانا الهتاف باسم الحكام . الكلام الفلسطيني أيده الاردني : فاعتبر أن " العديد من من اتحاداتنا إن لم تكن جزءا من النظام فهي محسوبة عليه . وحذّر من أن تكون النقابات الضحية الأولى لارضاء الشارع من قبل الحكومات التي لن تغيّرها الثورات .

رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن

رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن استغرب أن تعقد الاتحادات النقابية العربية اجتماعا على هامش مؤتمر منظمة العمل العربية لبحث ما يدور في منطقتنا العربية ، وأكد أن ذلك كان يستوجب أن تستنفر الاتحادات العربية باكرا فهناك أكثر من عنوان تجب مناقشته بتفصيل وعلى أيام وليس في ساعة أوبضع ساعات ، وقال : نحن في الذكرى ال٦٣ للنكبة الفلسطينية ولم نتناولها في اجتماعنا هذا ! ،

وفي اشارة الى ماحصل في مارون الراس ومجدل شمس والداخل الفلسطين قال غصن :» بالامس كان شبابنا يقاوم في سوريا ولبنان وفلسطين ونحن لا ندري أين نحن ؟! واثار غصن ما يجري في البحرين ، فاعتبر أن « ما جرى في البحرين يجري التعتيم عليه ، قتل ناس ، وجرح ناس ، والفضائيات العربية تقفل عليه !» واذ أشار غصن الى أننا « لم يعد لنا قضية قضية فلسطين والمقاومة راحت وغابت ، وهذا الحراك الجاري في المنطقة ليس عملنا وليس انتاجنا ، هذا من حراك الشباب ونحن كنا ننتظر وراءه !» سأل غصن : « هل نحن أمام نكبة جديدة ناتجة عن سايكسبيكو جديدة ؟ وختم غصن بأن ما يجري ففي العالم العربي « يدعو الى دعوة سريعة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وقد نضطر الى الدعوة الى مؤتمر نقابي عربي عام .

طارق كعيب باسم اتحاد النقابات المستقلة في مصر

واعتبر طارق كعيب باسم اتحاد النقابات المستقلة في مصر أن " مرض الحركة النقابية في الوطن العربي يبدأ من الاستقلالية والحرية ، ولو أن الحركة النقابية العربية استقلت عن الانظمة والاحزاب لكانت حققت للعمال العرب مطالبهم ، وشكا كعيب من " قمع العمل النقابي المستقل قبل الثورة من الحكومة ومن أصحاب العمال ومن اتحاد العمال في مصر .

مدير عام منظمة العمل العربية محمد لقمان

مدير عام منظمة العمل العربية محمد لقمان أشار الى أنه " ليس هناك أفضل من هذا الوقت لتطوير قوة العمل النقابي ، وكشف عن أن " بعض المستشارين للرؤساء والملوك في قمة الكويت الاقتصادية رأوا أن قضية البطالة والتشغيل في العالم العربي قضية تافهة لا تستحق أن تعرض على الرؤساء والملوك واشغالهم بها ، فهم أرفع وأجدر وأعلى من ذلك !" ودعا لقمان للتحضير لعقد المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب على أن يكون خلال شهرين أو أكثر ، وتعهد أمين عام الاتحاد رجب معتوق باجاز ذلك .

وهكذا اقفل مشهد اخترناه من مشاهد مؤتمر منظمة العمل العربية ؛ بعض ما قيل جميل ، ولكن السؤال أين سيصرف الكلام الجميل ؟ هو انجاز وحيد لجلسات فريق العمال : عقد جلسة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في بيروت لبحث الثورات العربية ومساراتها والتفاعل العمالي العربي معها ، ولكن ، بعد شهرين ، وهذا يعني أن العمال العرب لن يذهبوا في حزيران القادم الى جنيف للمشاركة في المؤتمر السنوي لمنظمةالعمل الدولية وفي جعبتهم مشروع عمل عمالي عربي مستوحى من قوة الثورات العربية لا سيما ثورتي مصر وتونس ، سيذهبون الى جنيف كما العادة متأثرين غير مؤثرين ، متلقين غير ملقين . مستهلكين غير منتجين .. ولن يكون حال وفود أصحاب العمل بأفضل ، ولن تكون وفود الحكومات بأفضل .

نعم انجاز أخر للعمال العرب تم تحقيقه على هامش أعمال المؤتمر وهو الاطاحة بمشروع ملتبس طرحه أحد ما من منظمةالعمل الدولية كان يقضي باشعال قاعات المناقشات وخلق مزيد من الارباكات السياسية والعملانية للوفود العربية وهو مشروع مقاطعة كلمات الحكومات التي اطلقت النار على شعوبها في الاحتجاجات والثورات ، ابطلت مضبطة تواقبع موافقة على المشروع ، وابطل المشروع بموقف عمالي لبناني وبمواقف عمالية عربية أخرى . الدورة الثامنة والثلاثين لمنظمة العمل العربية انهت اعمالها في ١٨ أيار أي قبل اربعة أيام على الموعد المقرر لانتهائها ، حضرت فيها الشكليات وغابت عن النقاشات المضامين وإن اثريت العديد من الاوراق بالاقتراحات سيما " البيان العمالي من أجل اصلاح وتطوير منظمة العمل العربية " اعدته ووقعت عليه مجموعة من الاتحادات العمالية العربية المنتسبة للاتحاد الدولي للنقابات ،لم يكن من بينها لبنان ، وتحدث عن التطورات الجارية في وطننا العربي ، وطالب بدور جديد لمنظمة العمل العربية ، ودعا الى اعادة النظر بخريطة انتشار مراكز المنظمة في الدول العربية ودعا الى تكوين فريق عمل ثلاثي لوضع خطة لاصلاح منظمة العمل العربيية . وعلى أمل انعقاد مؤتمر سنوي جديد لمنظمة العمل العربية فان الرتابة المعهودة للمؤتمرات العربية بقيت حاضرة أكثر من أي حضور لمشاريع الاعمال والاوراق التي قدمت ، وأغلبها لم يناقش ، أو نوقش على عجل وصدق كما تصدق معظم القوانين في عالمنا العربي

هل يكفي إصلاح السياسات؟

عبد الحليم فضل الله

هل تكمن المشكلة الاقتصادية في السياسات أم في النموذج؟ وهل هي نتيجة خيارات خاطئة، أم أنها العائد المتوقع لشرخ بنيوي مولد بطبيعته للأزمات؟ إنه السؤال التقليدي نفسه الذي يتردد في لبنان منذ عقود، وفي كل مرة يطرح فيها نحصل على إجابات متباينة، تباين النزعات التي تستوطن الفضاءين السياسي والاجتماعي. لنقل إن هناك منهجيتين رئيسيتين في الرد على هذا السؤال. أولاهما ترى أن الحكم على الأداء الاقتصادي يجب أن يستند إلى الوقائع والمؤشرات الراهنة، من دون التوقف عند الأداء السابق ولا التوقعات اللاحقة. تركز هذه المنهجية على النجاحات القصيرة الأمد، وعلى السياسات دون الاستراتيجيات، وتعتني كذلك بضبط إيقاع الأزمات أكثر من عنايتها بوضع حلول دائمة. وإذ تولي أهمية لوصف الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد والنتائج التي يحققها خلال فترة زمنية محددة، إلا أنها لا تتحرى الأسباب، ولا تلقي بالاً إلى الأسئلة المكملة مثل: لماذا يعمل الاقتصاد على هذا النحو؟ وهل يمكن المنحى السائد أن يستمر فترة طويلة، وبلا أي انتكاسات مستقبلية؟ وباختصار إصلاح السياسات يفضي بحسبها إلى معالجة الأزمات.المنهجية الأخرى تقوم على مبدأين مغايرين: الالتزام بالأهداف البعيدة وبالنجاحات الطويلة الأمد من جهة، والتمسك بالاستقرار لأنه الوسيلة الناجعة لتثبيت المكاسب من جهة أخرى. هي تؤكد إذاً أهمية الاستراتيجيات ناظمةً للسياسات، لأنها عابرة للعهود ولا تتأثر بالتغيير الموسمي للحكومات أو التداول الاعتيادي للسلطة. هذه المنهجية هي ذات نزعة تحليلية أكثر منها وصفية، تجمع بين سؤالَي ماذا ولماذا، وتحلل الوقائع الاقتصادية انطلاقاً من العوامل المسببة، لا فقط من منظار المخرجات والنتائج. تميل هذه المقاربة إلى معالجة الأزمات، بل إذا أمكن استئصالها من جذورها، هذا بدلاً من استنزاف الجهود في تتبعها ولملمة ذيولها وآثارها.الأهمية التي توليها هذه المنهجية لمسألة الاستقرار تحتم عليها اعتماد تحليل متعدد البعد، وتضيف إلى جعبتها رزمة من المعايير. في ظلها مثلاً، لا يكفي معدل النمو للحكم على مسار الأمور؛ فالمطلوب أيضاً التحقق مما إذا كان النمو ضامناً للاستقرار أو لا، وأنه يجري في ظروف مواتية وبطرق مقصودة ومخطط لها مسبقاً، ويمكن صانعي القرار تكرارها. علينا إذاً تفحص جودة النمو الذي نحصل عليه مستعينين بلائحة من الأسئلة: ما مدى تبعية النمو للمساعدات والقروض الخارجية؟ هل هو ناتج من الضخ المالي أم من زيادة الإنتاجية؟ أي قطاع هو المسؤول أكثر من غيره عن توليد القيم المضافة؟ وما دور الصناعة في ذلك؟ هل يعزز النمو الثقة بالاقتصاد ومتخذي القرار، أم أن العكس هو الصحيح؟ وفي المحصلة، لا مناص من إصلاح النموذج لتصحيح المسار.إذا اعتمدنا المنهجية الأولى، فسنحكم على سجل عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ بأنه ناجح جداً. فلدينا نمو حقيقي مقداره ثمانية بالمئة سنوياً، يعادل ضعف أرقام المنطقة تقريباً. معدلات التضخم معتدلة نسبياً (٤,٦٪ سنوياً على ذمة الأرقام الرسمية). وما زال ميزان المدفوعات يحقق فوائض غير مسبوقة، لا ترتبط حصراً بآلية تمويل الدين العام، بل بجملة عوامل، كزيادة الصادرات ومضاعفة حجم الاستثمارات الخارجية في القطاع العقاري خصوصاً، ونمو الودائع والتحويلات بنسب كبيرة. ويضاف إلى ذلك الاحتياطيات الخارجية الضخمة التي كوّنها مصرف لبنان، مستفيداً من فائض السيولة الذي تحمله المصارف التجارية، الأمر الذي مثّل كفالة ضمنية لقدوم مزيد من الأموال.لا تستسلم المنهجية الثانية للمؤشرات والأرقام، بل تضع إلى جانبها شكوكاً وتحفظات مستقاة من التجارب السابقة، تلك التي أظهرت أن نموذج النمو القائم على الحقن المالي والطلب الخارجي معرض للتقلبات والانتكاسات المفاجئة. الضمانات المالية القوية لا تتمتع بحسب هذه المنهجية بالثبات الكافي وليست بالتالي ضمانة استقرار دائم؛ فالعوامل والأزمات المعكرة للنمو قد تسبب هي نفسها طرد الودائع إلى الخارج وتحويل اتجاه تدفق الأموال. وهناك الآن ما يؤيد وجهة النظر هذه التي تركز على ديمومة الإنجازات، لا على إيجابية معدلاتها فقط، بعد أن ظهرت دلائل عدة على دخولنا مجدداً دورة ركود تضخمي جديدة. توقعات صندوق النقد الدولي تقول بأن النمو عام ٢٠١١ سيتراجع إلى ٢,٥٪ فقط (أي أقل من المعدل العام في المنطقة العربية، بينما كان ضعف هذا المعدل في العام الماضي)، كذلك ينتظر أن يسجللبنان واحدة من أعلى نسب التضخم بين البلدان العربية (أكثر من ٦٪). وفي مقابل نمو سنوي في الودائع المصرفية بلغ ١٤٪ في الأعوام الثلاثة الماضية، يرتقب مصرف لبنان نمواً في الودائع المصرفية يقل عن متوسط معدلات الفائدة (٥٪-٧٪)، وذلك للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وإذا أضفنا إلى ذلك إمكان أن تتأثر العمالة اللبنانية سلباً بالظروف السياسية والاقتصادية الخارجية، فسنواجه احتمالاً آخر هو تدني التحويلات وارتفاع معدل البطالة بين الشباب والخريجين الجدد، وزيادة أعداد الواقعين تحت خط الفقر. أما إذا حصل انكماش مفاجئ في السوق العقارية، فسنحصل على دليل إضافي، على أن أرقام النمو المرتفعة تبقى خادعة ما لم تدعمها عوامل أخرى تكفل لها الاستدامة.ليس علينا أن نختار واحدة من هاتين المنهجيتين ونهمل الأخرى، لكن الثانية تبدو قادرة أكثر من غيرها على الجمع بين العناصر المرتبطة بالسياسات وتلك المتعلقة بالنموذج. ومع أن النموذج هو الذي يتحكم بالسياسات، إلا أنّ هذه الأخيرة تعيد إنتاجه باستمرار، وهي التي تسبب ذلك التضارب بين الازدهار والاستقرار.

الإعلام النقابي

فؤاد عبد العزيز

مصطلح مفهوم الإعلام النقابي يحمل الكثير من الدلالات في داخله والتي أسهمت إلى حد كبير في تحديد موقفه وصورته النهائية ، ... ما الذي نقصده بالإعلام النقابي العربي تحديدا ؟

أهو الإعلام الذي تصدره الاتحادات العمالية بأشكاله المتعددة والذي ينطق باسمها ويعبر عنها والذي يهتم أساسا بمشكلات الطبقة العاملة ونضالاتها؟ أم ذاك الإعلام الذي يتخذ من العمل النقابي واجهة له من أجل إيصال رسالة سياسية... ؟ أم أن كلا النوعين يمكن أن نطلق عليه تسمية الإعلام النقابي...؟

من خلال محاولتي للبحث عن المقصود بالإعلام النقابي وجدت أن المقصود به هو الإعلام الذي تصدره النقابات على وجه الخصوص ولا يشمل ذلك الإعلام المتعاطف مع القضايا النقابية مع الإشارة إلى أن هذا الإعلام يمثل تجربة مهمة في عصرنا الحالي وقد نجح في إثارة قضايا على درجة كبيرة من الأهمية ... غير أننا في هذه الورقة سوف نقصر كلامنا على الإعلام النقابي الذي تصدره النقابات تحديدا .

وسائل الإعلام الأخرى الرسمية والخاصة تتعامل مع هذا الإعلام على أنه درجة ثانية أو ثالثة وأحيانا كثيرة لا ترى أنه إعلام .. أما المتلقي وعلى (محدوديته) فهو أيضا يتعامل مع هذا الإعلام على أنه ليس إعلام حدث ولا يستطيع أن يستقي منه معلومته كما أنه لا يحمل التغيير الذي ينتظره ... إضافة إلى ذلك فهو لم يعد يجد صورته فيه كون الفاعلية اتجهت برمتها نحو وسائل الإعلام الرسمية الأكثر جماهيرية .. قد يرى البعض أن الإعلام النقابي في ظل هذه الظروف محكوم بواقع تشاؤمي يصعب تغييره .. فكل المعطيات تميل لصالح الأكبر والأقوى على حساب الإعلام الضيق الذي يخاطب فئة معينة ... لكن هل هذا يعني أنه لا جدوى مما نقدمه من إعلام ..؟

لا أعتقد أننا دخلنا في نفق مظلم وليس بوسعنا الخروج منه .. بل إننا قادرون على الخروج لكن سيكلفنا ذلك بعض الارتطام بالجدران ... ونحن اليوم ترتطم بالفعل وأعتقد أنه لم يتبق أمامنا سوى الخروج ...

وإمعانا في تشخيص المشكلة فإن الحل برأيي يتعلق برمته بطبيعة فهمنا للمرحلة الراهنة ومتطلباتها وأيضا فهمنا لدورنا الحقيقي فيها ..فكل النقابات على اختلاف أنواعها واختصاصاتها هي صاحبة رسالة ومعنية بنفس الوقت معنية بإيصال هذه الرسالة إلى الفئة التي تمثلها .. وهي من جهة ثانية بمجموعها تقود المجتمع .. بمعنى انه هي من يجب أن تمثل المجتمع وتعكس صورته .. لكن السؤال ... لماذا لا يرى المجتمع صورته في إعلام هذه النقابات

المضمون .. بين المشكلة والحل :

لقد قرأت الكثير من الأوراق والمقالات التي تتحدث عن الإعلام النقابي .. وما لفت أن بعض هذه المقالات تجد المشكلة في التحديث والتفعيل .. بمعنى أن نحدث مواقعنا الالكترونية ونوزع مطبوعاتنا بشكل أكبر وهي لا ترى إطلاقا أن المشكلة في مضمون هذا الإعلام (...) .

دعونا في البداية نعترف أن مضمون إعلامنا هو المشكلة .. عدد كبير من المواقع الالكترونية والمطبوعات المعنية بشؤون النقابات إعلام يركز على أخبار قياداته وتنقلاتهم وتصريحاتهم المكررة بينما تؤجل القضايا الهامة والتي قد تكون متضمنة في مضمون هذه التصريحات إلى فقرات تالية ولا يتم إبرازها بالشكل المناسب ...

كما أنه يغلب على إعلامنا الصيغة الخبرية التقريرية وتغيب باقي الأنواع التحريرية كالتحقيق والاستطلاع والتعليقات والزوايا وغيرها من الأنواع التي تعتبر في عصرنا الحالي الأكثر لفتا للانتباه ..

باختصار شديد الإعلام النقابي العربي الحالي هو بمثابة وكالة أنباء رسمية للنقابات لا أكثر ولا أقل وهو ما يدفع حتى وسائل الإعلام الأخرى لأن تتجاهل ما يطرحه هذا الإعلام ..

باعتقادي ما هو مطلوب منا لكي نكون فاعلين هو أن نتخلى عن البزة الرسمية التي ألبسناها للإعلام النقابي والتي أفقدته حضوره.. و البحث عن ساحة العمل الحقيقية التي يجب أن يكون بها العاملون بهذا الإعلام ..إذا مطلوب منا أن نتورط أكثر بمشاكل وهواجس من نمثلهم وأن نعايشهم ونعايش همومهم ... وأن ننزل إلى الميدان مسلحين بهواجس هذه الفئات لكي نكون أكثر صدقا بنقل أخبارنا .. وعندها فقط يمكن أن نصبح مرجعا إعلاميا للآخرين ويصبح أيضا من الصعب تجاهلنا ...أيضا يطرح الكثيرون اليوم وجوب أن نستفيد من الثورة التقنية وبالذات في مجال الإعلام الالكتروني وهم يرون أن الملعب الحقيقي للإعلام النقابي في المرحلة القادمة يتمثل في هذا الجانب كونه رخيص وهو في سبيله للانتشار كما شاشة التلفاز في كل بيت ..

50 % للعمال والفلاحين بنظام الانتخاب الفردي لمجلس الشعب المصري

وزير العمل المصري : حد أدنى جديد للأجور وتفعيل للحريات النقابية

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون مجلس الشعب، تضمن ٢٠ مادة من بينها تقسيم مصر إلى دوائر انتخابية بنظام القوائم النسبية المغلقة، إلى جانب دوائر أخرى بنظام الانتخاب الفردي، مع مراعاة شرط الـ٥٠ في المئة للعمال والفلاحين في كل من هذه الدوائر.

في هذا الوقت، أعلن وزير القوى العاملة المصري أحمد البرعي أنه سيتم الإعلان خلال الأيام المقبلة عن الحد الأدنى للأجور بعد التنسيق مع وزارة المالية. وأشار إلى أن "العمل جارٍ لتفعيل الحريات النقابية". وأوضح أن "مصر ليست في حاجة إلى قانون جديد لأنها موقعة على اتفاقيات تكفل هذه الحريات، ولكن الأفضل هو وجود قانون جديد يوضح كيفية تطبيق تلك الحريات للنقابات".

تونس: خطة تنمية اقتصادية بـ ١٢٥ مليار دولار خلال ٥ سنوات

اعدت الحكومة الانتقالية التونسية خطة تنمية اقتصادية واجتماعية تتطلب استثمارات قيمتها ١٢٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات يتم الحصول على ٢٥ مليارا منها بمساعدات دولية وعدت بها قمة مجموعة الثماني، بحسب ما افاد متحدث باسم رئيس الحكومة الانتقالية.

واوضح المتحدث باسم رئيس الوزراء الباجي قائد السبسي معز السيناوي «ان البرنامج يحدد قيمة حاجات التمويل لخمس سنوات بـ١٢٥ مليار دولار منها مئة مليار من المساهمة الوطنية توفرها تونس و٢٥ مليارا يتم تمويلها من المساعدة الدولية التي طلبناها» في قمة مجموعة الثماني دعما لهذا البرنامج.

واضاف ان هذه الخطة بقيمة ١٢٥ مليار دولار «هي مشروع لا يزال يحتاج الى تفصيل وتحديد الحاجات» خصوصا في مجالات البنية التحتية والعمل ودعم الشركات الصغرى والمتوسطة، مبديا تفاؤله بقدرة تونس على تعبئة موارد ذاتية بقيمة ١٠٠ مليار دولار من الاستثمارات على امد السنوات الخمس المقبلة .

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يتابع انتهاكات الحقوق والحريات النقابية في البحرين

طالب الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب برسالة المدير العام لمنظمة العمل العربية أحمد محمد لقمان ، بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣،بمتابعة الشكوى المقدمة من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، والتي تتضمن أسماء المفصولين من عملهم في شركاتهم من اعضاء الامانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين واعضاء مجالس ادارات النقابات وعمال آخرين والذين وصل عددهم الى /١٤١٠/ عاملا حتى تاريخ ٢٠١١/٥/١٦ .

وأكدت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب للمدير العام لمنظمة العمل العربية على ضرورة متابعة هذا الموضوع من خلال لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية ومن التدخل مع حكومة مملكة البحرين وبما يحقق عودة المفصولين الى عملهم وعدم التدخل في الشأن النقابي وفقا للمعايير العربية والدولية .

إنتخابات نقابية

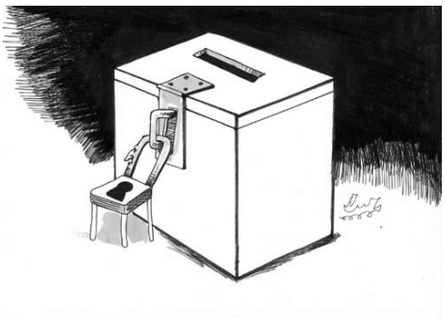

جرت الانتخابات التكميلية للمجلس التنفيذي لاتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان وجاءت النتائج على الشكل التالي:

علي طاهر ياسين رئيساً،طارق طليس نائباً للرئيس ،أسامة الخنسا أميناً عاماً،علي شاهين أمين سر أول،سعيد عواضة أمين سر ثاني،رياض شعلان أميناً للصندوق، علي مرتضى محاسباً، عباس عبد الله مفوضاً للإعلام.

جرت الانتخابات التكميلية لاتحاد نقابات العاملين في التعاونيات والمؤسسات وأسواق الخضار في لبنان وجاءت النتائج على الشكل التالي:

عمار عبد الله رئيساً، سيرينا حمزة بلوق نائبة للرئيس، فضل الله شريف أميناً عاماً، رمزي المقداد أمين سر أول،حسين دباجة أمين سر ثاني،عباس الغازي أمين صندوق،حسن الأطرش محاسباً،والأعضاء المستشارون:هاشم دبوس،علي عباس،ماهر المولى،علي مدلج ،حسن سيف الدين.

جرت الانتخابات العامة لنقابة عمال المطابع في الجنوب وجاءت النتائج على الشكل التالي:

عماد الدين قصير رئيساً، محمد نمر خازم نائب الرئيس، أحمد ثابت صوفان أمين السر، شادي جميل مدني أمين الصندوق، يوسف سعيد سكيكي مفوض النقابة لدى وزارة العمل، رامح محمد الفاعور مسؤول الشؤون الاعلامية ، صالح غضبون،وسام صوفان ،محمد قصير ،علي الزين ،نديم حسون أعضاء مستشارون.

عبد الناصر خضرا عضو مستشار

اتحاد الضياء: انعدام كامل للحقوق والمكتسبات

بمناسبة الأول من أيار عيد العمال العالمي، والخامس والعشرين منه عيد الانتصار والتحرير، أقام اتحاد الضياء لنقابات العمال والمستخدمين في بيروت وجبل لبنان احتفالا لحشد من العمال والنقابيين، برعاية مسؤول وحدة النقابات والعمال في حزب الله هاشم سلهب.

تحدث رئيس الاتحاد عن الظروف المعيشية والاقتصادية الضاغطة يوميا، في ظل انعدام كامل للحقوق والمكتسبات، وارتفاع غير مسبوق للأسعار على كافة السلع الضرورية مما لم يعد باستطاعة العامل أن ينتظر خلاص ما من حكومة باتت حلم.

أكد سلهب على أن التأخير في تشكيل الحكومة بات متعمدا ويصيب العمال والموظفين بالافقار الكامل، داعيا المعنيين إلى الاستعجال في التشكيل وجعل اولويات العمال في ضرورات حياتهم البند الاول والثاني والثالث في بيان الحكومة وأدائها.

تحريك الوضع السياسي يحرّك أسعار العقارات صعوداً

(الخبر) : كتبت صحيفة « الأخبار»: بعكس معظم المحللين والعاملين في القطاع، رأى الأمين العام لجمعية تجار ومنشئي الأبنية أحمد ممتاز، أن لبنان يشهد «هدوءاً» في الطلب؛ لأن هذا الموسم ليس موسم شراء، لافتاً إلى وجود حالة جمود في أسعار العقارات، ولا سيما الكبيرة والشقق التي تفوق مساحتها ٤٠٠ متر؛ لأن «سوقها» يأتي في الصيف والأعياد. ويرى ممتاز أن تحريك الوضع السياسي في لبنان يمكن أن يحرّك أسعار العقارات صعوداً، شارحاً أن الطلب على المواد الأولية للبناء كبير عالمياً بسبب إعادة الإعمار القائمة في اليابان، وبالتالي ثمة ارتفاع في أسعار هذه المواد سيُترجم ارتفاعاً في أسعار العقارات والشقق السكنية في لبنان .

التعليق : اذا كان الأمر هكذا ، فان لسان حال الفقراء في لبنان يقول :» لا حرك الله وضعا سياسيا في لبنان يمكن أن يحرك أسعار العقارات صعودا « ! الا يكفيهم ما يعانون ، الا يكفيهم ما فيه يسحقون ، الا ترون أن الدولة غائبة عن كل ما يساعدهم وعينهم في ايجاد مسكن لهم ، أو في حفظ مسكن لهم ، الا يكفيهم تسولا على أبواب البنوك ، الفقراء في لبنان غرباء ، وما عادواء يتحدثون عن جمال له ينشدون فيه موطنا ، انقلب جماله الى عقول من الاسمنت المسلح تديره ، بلا شفقة ، بلا رحمة ، بلا شعور مع مواطن ، ايها العقاريون العاقون للوطن .

فئة فوق وفئة تحت

(الخبر) : طالب تجمّع صناعيي المتن الشمالي «بتصحيح خطوة دعم أسعار المحروقات للعاملين في قطاع النقل العام قبل إصدار آلية تنفيذ الدعم»، وذلك كي تخرج الآليّة «عادلة وشاملة لتشمل النقل الخاص، وخصوصاً للقطاعات الإنتاجية منها، أسوةً بالنقل العام». «ولو سلّمنا جدلاً بأنّ إمكانات الدولة حالياً لا تسمح بأن يشمل الدعم جميع استعمالات المحروقات، فلا يجوز قطعاً، وتحت أي ذريعة، فصل النقل العام عن النقل الخاص». من جهتها، جهّزت لجنة المتابعة لحقوق أصحاب المحال الصناعية والتجارية والحرفية في باب التبانة في طرابلس، مذكّرة مطلبيّة تنوي رفعها إلى وزيرة المال ريا الجسن، تتمنّى فيها «دعم صفيحة البنزين وتثبيت سعره ثلاثة أشهر أسوةً بالسائقين العموميين، لأن السيارات الخاصة لا تقل أهميةً عن السيارات العمومية».و خاطب رئيس اللجنة، محمد علي كردوفاكي، الوزيرة الحسن بالقول: «إن الشعب أصبح فئتين، فئة فوق، وأخرى تحت»، في إشارة إلى معالجتها الجزئيّة لارتفاع أسعار المحروقات.

التغيير صار لازماً وواجباً

(الخبر) : كتب ايلي يشوعي في «النهار»: التغيير صار لازماً وواجباً وأكثر من ضروري، والمحاسبة اضحت خطوة لا بد منها. لقد بدأ زعماء عرب سابقون وعائلاتهم يردون مالهم الذي ليس لهم لخزينة دولتهم وللشعب ولم لا في لبنان؟ التغيير زاحف نحو الطبقة السياسية ولا بد منه ايضاً في المصرف المركزي على رغم اصرار البعض عن جهل او عن مصلحة خاصة على عدمه وتالياً اعدام اللبنانيين بفعل سياساته. ولا بد أيضاً من تحييد الاقتصاد في لبنان وعدم اقحامه في السياسات الدولية والاقليمية وخصوصاً تلك المتعلقة بفرض العقوبات الغربية على سوريا.

التعليق : بالامس فتحت معارك على خطوط مخالفات البناء في مختلف المحافظات اللبنانية ، كانت سهلة عمليات الهدم وازالة المخالفات ، لان ما بني مخالفا كان من طوب ورمل تضاءلت فيه نسب الاسمنت والحديد المسلح ،خلطت مواده حديثا وعلى عجل ، فما كتب لها أن تقسو ، وأن تمسي امرا واقعا ، كغيرها من المخالفات التي تقادم عهدها حتى صارت جزءا من الحياة اللبنانية السياسية والادارية والمالية والعقارية البحرية والنهارية والوسط تجارية ، فمن لهذه المخالفات يزيلها من حكم الأمر الواقع ؟ ومن للقوانين المهربة بالسياسة والمحاصصة والمال السياسي ؟١ من لهذه المخالفات التي هدمت الوطن وجعلته فضاءا مباحا للقوى التي ما قامت الا على المخالفة للدستور وللقانون وللثوابت الوطنية وللعقد الميثاقي الوطني ، قوى ما قامت الا ابتزازا ومحاصصة وتمترسا خلف الطوائف والمذاهب ، جريء كلام ايلي يشوعي في المضمون وفي الاستلهام ، قيل أن اسرائيل عدوة زرعت في قلب العالم العربي لانهاكه واضعافه والقضاء عليه ومعروف من زرعها ، لكن من زرع كل هذا الفساد في لبنان لانهاكه واضعافه والقضاء عليه .

التعليق : لن تفلح ريا الحسن ومن وقع معها على قرار استثنائي ناقص كافر ، افرج عن ربع ربع حق للسائقين فأعطاهم فقط ١٢ تنكة ونصف من البنزين والمازوت ، لن يفلح ذلك في وقف سيل المطالبة المرتقبة بضرورة معالجة حقيقية لاسعار المحروقات تساوي بين اللبنانيين في الاستفادة من انفاق هو في الأصل يستهلك جزءا من خزينة يمولها اللبنانيون جميعا ، لن تفلح سياسات التجزئة والتمرير المؤقت في معالجة شؤون الناس والوطن ، وهي سياسات انهكت الوطن بمديونية عامة فاقت الستين مليار دولار ، لن تفلح سياسات التقطيع والتجابن عن خوض المعركة الحقيقية في تلبية مطالب جميع الناس ، وحل مشاكلهم في ارتفاع الاسعار والقيمة الشرائية للأجور والسكن والتعليم والصحة والنقل و، و ... ، وأغلب الناس اصبحوا فقراء يا أصحاب الفخامة والدولة والمعالي حتى التجار ومن أنتم تظنونهم أصحاب اعمال ، ونحن نقترب من ثورة الفقراء .

برعاية معالي وزير الزراعة

ضمن نشاطات مهرجان التسوق والسياحة

13 في البقاع

المعرض الزراعي الرابع في لبنان

من 26 حزيران وحتى 1 تموز 2011

بعلبك رأس العين

قرب مستشفى الحكومة

برعاية فخامة رئيس الجمهورية

العماد ميشال سليمان

المعرض التجاري الدولي 13

من 26 حزيران حتى 10 تموز 2011

مهرجان التسوق و السياحة

في البقاع

بعلبك - رأس العين

نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع